سياسات التهويد الديموغرافي والجغرافي لمدينة القدس

د. مسلم أبو حلو*

* مدير دائرة ضبط النوعية

ملخص

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على السياسات والممارسات الإسرائيلية لتهويد المدينة المقدسة، والكشف عن نتائج سياسات وإجراءات التهويد التي مارستها إسرائيل على مدينة القدس بشطريها الغربي والشرقي خلال الفترة الممتدة منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهايته.

تستعرض الدراسة وبعرض تاريخي موجز سياسات التهويد الجغرافي والديموغرافي للمدينة منذ منتصف القرن الثامن عشر وتركيز حول سياسات التهويد الإسرائيلية للمدينة بعد عام ١٩٦٧. وتبين معطياتها أنه وبالرغم من تنوع وتفاوت هذه السياسات من فترة إلى أخرى، إلا أنها جميعاً تسير نحو طمس عروبة وإسلامية القدس ديناً وأرضاً وشعباً. وتكشف معطيات سياسات التهويد التي اتبعتها إسرائيل - وبخاصة - خلال الفترة التي تلت اتفاقية أوسلو وحتى الآن عن سعي إسرائيل المتسارع الاستفادة من المعطيات الدولية والعربية الحالية نحو تنفيذ برنامجها لقديم الحديث بشأن تهويد المدينة.

Abstract

The Demographic and Geographical Judaizing Policies of Jerusalem , The Holy city

This study aims at shedding the light on the actions and policies used by Isreil to Judaze the holy city . It also attempts to review the consequences of implementing their policies and procedures by Israel on Judaizing the tow parts of the city during the period from the early twenty century until now .

The study deals with their subject through breif - historical presentation

سياسات التهويد الديموغرافي والجغرافي لمدينة القدس

مقدمـة:

لم تكن الأوضاع المختلفة التي مرت بها مدينة القدس في بحر القرن المنصرم، والناجمة عن عوامل دولية وإقليمية وداخلية، والتي تراوحت مراحلها بين التسلل حتى عام ١٩١٧، والتغلغل الاستعماري حتى عام ١٩٤٧، والغزو خلال الفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧، ثم التوسع فيما بعد عام ١٩٦٧ (الخطيب، ١٩٨٤، ص٥٠)، (الدجاني،١٩٩٩، ص ٣٢٥)، سوى أوضاع سياسية فعلية أريد لها أن تتخذ وضعاً قانونياً لتقرير أمر واقع، بقصد إضفاء المشروعية عليه. (الحديثي، ١٩٩٩، ص٩٢).

ولا يعني تخصيص القدس هنا، تفريدها كقضية مستقلة عن القضية الكبرى " القضية الفلسطينية "، بل يأتي بمقدار ما تفرضه متطلبات البحث في جانب من جوانب القضية الفلسطينية بصفة عامة. فقضية القدس بكل تأكيد جزء لا يتجزأ من هذه القضية الكبرى بالرغم من عدم إنكارنا لكونها لب القضية ومحورها الذي يدور معها وجوداً وعدماً.

وبالرغم من أن عروبة القدس وإسلاميتها، وكذلك عروبة فلسطين وإسلاميتها لم تكونا في يوم من الأيام محل شك، شأنها شأن بقية الأمصار والأقطار العربية الأخرى (زيادة، ١٩٨٢، ص٢٥٧)، (غوانمة، ١٩٤٨، ص٧١-٨٠)، إلا أن البحث في هاتين القضيتين يقتضي التطرق إلى سياسات التهويد التي مورست من قبل إسرائيل والتي تسعى إسرائيل من خلالها وبالتعاون مع المؤسسات الدولية المختلفة، للحصول على شهادة ميلاد جديدة (فودة، ١٩٦٩، ص١٦١).

وعليه فقد ظلت القدس وبأبعادها المختلفة، محور اهتمام ونشاط علماء الدين والفكر والتاريخ والسياسة والجغرافيا والديموغرافيا. . ، ومن كلا طرفي النزاع. وانعكس هذا الاهتمام بحركة تأليف نشطة حول القدس وأهميتها ومكانتها. إلا أنه وبالرغم من ضخامة حجم المؤلفات التي تناولت قضية القدس ومكانتها في الصراع الإسرائيلي العربي بصفة مباشرة

أو غير مباشرة والتي كتبت بلغات مختلفة، وبأبعادها وأوجهها المختلفة، والتي تربو عن ألفي مؤلف، (الشناق، ١٩٩٥، بيلوغرافيا القدس)، (الإمام، ١٩٩٥، بيلوغرافيا القدس) تعرضت للكثير من الانتقادات. وتتلخص أهم الانتقادات الموجهة إليها بأنها تعاني من التكرار والسرد التاريخي للموضوع وتعتمد مصادر يهودية في مضمون الأبحاث ومنهجها، إضافة إلى استخدام البعض منها طابع التبرير الدعائي لا الموضوعي في إظهار البعد السياسي والذي ربما يعود سببه إلى الاختلاف في الخلفيات الفكرية والعقائدية للمؤلفين، علاوة على تبني بعض المؤلفين المنهج اليهودي في التعامل مع بعض الأبعاد وبخاصة الديموغرافية والتاريخية والدينية منها بقصد أو بدون قصد(الشناق، ١٩٩٩، ص١٩٧)، (القضاة، ١٩٩٩، ص٦٥-٩٠). وعليه فقد جاء هذا البحث في موضوع سياسيات التهويد التي مارستها إسرائيل خلال حقبة القرن المنصرم محاولة لتلافي الانتقادات الموجهة إلى المؤلفات التي عالجته من قبل، وإضافة للأبحاث التي سبقته، نظراً لما شهدته إجراءات التهويد من تسارع، وما نجم عنها، أو ما سينجم عنها من نتائج انعكست آثارها بوضوح على الواقع الديموغرافي والجغرافي للمدينة، مما سيؤدي بالتالي إلى انعكاساته على الجوانب الحياتية الأخرى لها وعلى فلسطين برمتها.

من هنا يمكن القول أن مشكلة البحث تتلخص بالأسئلة التالية:

إلى أي مدى استخدمت إسرائيل خطط واستراتيجيات معدة مسبقاً لتحقيق أهدافها في تهويد المدينة المقدسة؟. وإلى أي مدى استخدمت إسرائيل مراحل التطبيق العملي المتدرج كأسلوب في تنفيذ استراتيجيتها الصهيونية الشاملة المرتكزة على أساس تحقيق دولة النقاء العرقي، ومن خلال الاحتفاظ بدور مميز ومركزي للقدس، في إنجاز مهام كل مرحلة من مراحل استراتيجيات التهويد الشمولية التي نادى بها مؤتمر بال عام ١٩٨٧.؟. وما مدى نجاح أسلوب المزاوجة الفعالة والإبداع الذي اعتمدته إسرائيل في الجمع بين عناصر الاستراتيجية الصهيونية (الشناق، ١٩٩٤، ص٢١٥).

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة إلى استعراض السياسات والممارسات الإسرائيلية الفعلية والممنهجة في تهويد مدينة القدس جغرافياً وديموغرافياً وفق نسق تاريخي لإجراءات التهويد ومن ثم الكشف عن سياسات التهويد وبرامجها وآلياتها وإلقاء الضوء على ما آلت إليه هذه الممارسات والسياسات خلال الفترة الممتدة من ١٩١٤ وحتى نهاية القرن العشرين. يلي ذلك عرض

بعض المقترحات التي من شأنها المحافظة على عروبة القدس وإسلاميتها وفضح لمخططات إسرائيل وادعاءاتها الزائفة المغلفة بذرائع الأمن والسلام.

منهجية البحث:

سنداً إلى ما تقدم من عرض لأهمية البحث وعرضه لمشكلته وأهدافه والمصادر المتوفرة لدى الباحث والملاحظات المبنية آنفاً بشأنها، يرى الباحث أن المنهج التاريخي الوصفي والتحليل التركيبي هما الأنسب لتحقيق الأهداف المتوخاة، بمعنى أن تتم دراسة أحداث الماضي بهدف التوصل إلى استنتاجات عامة تساعد في تحليل الحاضر والتنبؤ بالمستقبل من خلال منهج وصفي تم من خلاله جمع معلومات حول موضوع الدراسة بهدف الاستفادة في الجوانب التي تم تحديدها في أهداف الدراسة. أما استخدام المنهج التحليلي التركيبي فيعني تحليل الظاهرة التي تشكل الموضوع ليعاد تركيبه من جديد بإسقاط ما هو غير مهم والإبقاء على ما هو مهم وذو دلالة علمية.

مدخل تاريخي:

تثبت الوثائق التاريخية والسياسية وبالذات الأوروبية منها، أن فكرة إنشاء الدولة العبرية في فلسطين تعود إلى أوائل القرن الثامن عشر، وأن حركة الهجرة إلى فلسطين بهدف تجسيد هذه الفكرة قد تعاظمت ونفذت على ضوء سياسات وبرامج وخطط بعد النصف الثاني من ذلك القرن التاسع عشر. لقد ارتفع عدد اليهود في فلسطين من ٢٤ ألفاً في عام ١٨٢٢ إلى حوالي ٨٤ ألفاً في أواخر القرن التاسع عشر ليصل إلى نحو ١٠٠ ألف في بداية الحرب العالمية الأولى. (الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠ ص. ٢٤١). وقد تميزت هذه الفترة بهجرة يهودية واضحة إلى مدينة القدس. حيث ارتفع عدد اليهود فيها من ٣ آلاف في عام ١٨٣٨ إلى ١٢ ألفاً عام ١٨٧٦ ثم إلى نحو ٢٩ ألفاً عام ١٨٩٦ (Maguite, 1981.p.14). إن ما يسترعي الانتباه في موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال هذه الفترة هو العلاقة الواضحة بين ظهور المؤسسات والجمعيات الصهيونية (أمثال بني موشيه، ووكلاء روتشليد والبيكا، وجمعية الاستعمار اليهودي)، وتنامي حركات الهجرة من جهة وارتفاع حصة القدس من المهاجرين اليهود إلى فلسطين من جهة أخرى. لقد استحوذت القدس على ٤٨٪ و ٥٨,٧٪

من مجموع اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين في عامي ١٨٧٦ و ١٩١٧ على التوالي. (Miguite . 1981, p.14)

وتعود أسباب تنامي أعداد سكان المدينة اليهود على حساب العرب إلى عاملي تردي الظروف العسكرية والاجتماعية خلال فترة الحكم العثماني وأثرها على نمو السكان العرب ثم إلى تعاظم حركات الهجرة اليهودية من أوروبا خلال تلك الفترة وتوجهها إلى المدن الفلسطينية (الشريقي، بدون تاريخ، ص ٢٠٧)

لقد نمت مدينة القدس واتسعت كنتيجة لموجات الهجرة المتلاحقة عليها وشهدت فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر انتشاراً للمباني خارج الأسوار، وإن كان معظمها لوجهاء المدينة العرب. كذلك سمح لليهود والمسيحيين خلال فترة حكم إبراهيم باشا وما تلاها ببناء الكنائس والأديرة خارج السور (لندمان، ١٩٨٤، ص٩٠). أما اليهود فقد شرعوا ببناء الأحياء اليهودية فيها منذ عام ١٨٦٥ حيث أقيمت ضاحية منتفيوري عند باب صهيون، وتلا ذلك إنشاء مجموعة من الأحياء مثل، نحلة شبع (١٨٦٩) و ابن يعقوب (١٨٧٠) ومساكن إسرائيل (١٨٧٦) وذكرى زخرون موشى (١٨٨٠) وأهل موشى (١٨٩٠) وسكوت شلوم (١٨٨٧) وبيت يهودا (١٨٨٨) وشعر بينا وبيوت تيمن (١٨٩٠)وقد بلغ عدد هذه الأحياء حتى عام ١٨٩٢ اثني عشر حياً خارج الأسوار. (الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠، ص٢٨٦ . أبو عرفة ١٩٨٥، ص ٢٩. العارف ١٩٦١، ص ٣٥٠) . وقد أدى الاتساع العمراني للمدينة إلى نمو مساحة المدينة من ٦٩٤ دونماً عام ١٨٩٠ إلى ٤١٣٠ دونماً عام ١٩١٨، ((Amiran. 1981, P.61). أي مضاعفة مساحتها بنحو ٦ مرات عما كانت عليه عام ١٨٩٠.

يستدل مما سبق ذكره عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين والقدس أن فكرة إنشاء الدولة اليهودية التي تعود إلى فكرة سلالة اليهود الأشكناز قد خطط لها قبل أن يعلن ثيودور هرتزل عن حركته في نهاية القرن التاسع عشر بنحو ١٦٠ عاماً. يؤكد ذلك ما صدر عن مؤتمر حاخامات اليهود الذي انعقد عام ١٧٣١ في سالزبورغ من قرارات بهذا الخصوص. فقد ركزت هذه القرارات على جمع شمل الشعب اليهودي وتوجيهه إلى الأراضي المقدسة. (الشريقي، ص ٢١٤).

في الوقت ذاته يكشف تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين وتوزيعهم عن أبعاد الفكر الصهيوني التوراتي النظرة إلى القدس ومستقبلها. وهذا ما ستحاول الورقة معالجته من خلال بعدي التهويد الديموغرافي والجغرافي لمدينة القدس اللذان استخدمها الفكر

الصهيوني في صياغة مخططات التهويد لها كأساس لا يمكن دون تحقيقه نجاح فكرة تهويد فلسطين برمتها .

مخططات التهويد الإسرائيلية للقدس

بعد الإطلالة السريعة على أفكار وأيديولوجيا الصهيونية بخصوص الهجرة إلى فلسطين ومخططات تهويدها ، سنتناول في القسم التالي عرضاً لسياسات ومخططات التهويد للمدينة وفق التسلسل التاريخي التالي : -

١- مرحلة الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٤٨):

استطاعت المؤسسات الصهيونية قبيل بداية الحرب العالمية الأولى تنفيذ جزء رئيس من مخططها الرامي إلى إقامة قواعد للكيان اليهودي المنبثقة أصلاً من قرارات مؤتمر سالزبورغ عام ١٧٣١ الداعى إلى إعادة بناء الدولة العبرية " مملكة داوود في أرض كنعان (الشريقي ، ص ٢٢٧) . فحتى ذلك التاريخ تمكن رئيس مجلس الصندوق القومي للاستيطان أدموند روتشيلد من تشكيل لجنة لشراء الأراضي وإنشاء المستعمرات الزراعية والمهنية وجمعيات لخدمات المهاجرين اليهود في فلسطين .

لقد تميزت هذه الفترة بزيادة عدد المستوطنات وشراء الأراضي واستقدام المهاجرين الجدد . فقد زاد عدد المستوطنات من ٢٦ عام ١٩٠٥ إلى ٤٦ مستوطنة في عام ١٩١٣ . وقد تركز معظمها على السهل الساحلي ومنطقة الجليل ومنطقة القدس ومرج بن عامر والكرمل . في الوقت ذاته تمكن اليهود من شراء ٤٢٠,٠٠٠ دونم من أراضي فلسطين خلال الفترة من ١٨٨٠ - ١٩١٤ . (الموسوعة الفلسطينية ١٩٩٠ . ص . ٥٨٩) . وتقدر المصادر التاريخية أن نحو ٤٥,٠٠٠ مستوطن من مجموع ٨٢,٠٠٠ مهاجر يهودي قد استقر في مدينة القدس أو حولها ، في حين بلغ عدد سكان المستوطنات ١١,٥٨٠ نسمة .

ولم تقتصر آثار فترة الانتداب على تغيير البناء والتركيب الديموغرافي لسكان المدينة فحسب بل شمل أيضاً نمو وتوجيه اللاند سكيب الحضري لها بما يخدم مصالح الصهيونية وأهدافها في التهويد . فمن جهة الشمال الغربي للمدينة تم بناء نحو ٤٠ حياً يهودياً بمحاذاة الحواف الغربية للمدينة منها أحياء (بيت هكيرم ، وكيرم أفراهام ، و تل ارزا) ، أما من جهة الجنوب الغربي فقد أقام العرب أحياء لهم فيه مثل (الطالبية ، القطامون ، والبقعة) أنظر خريطة (١) .

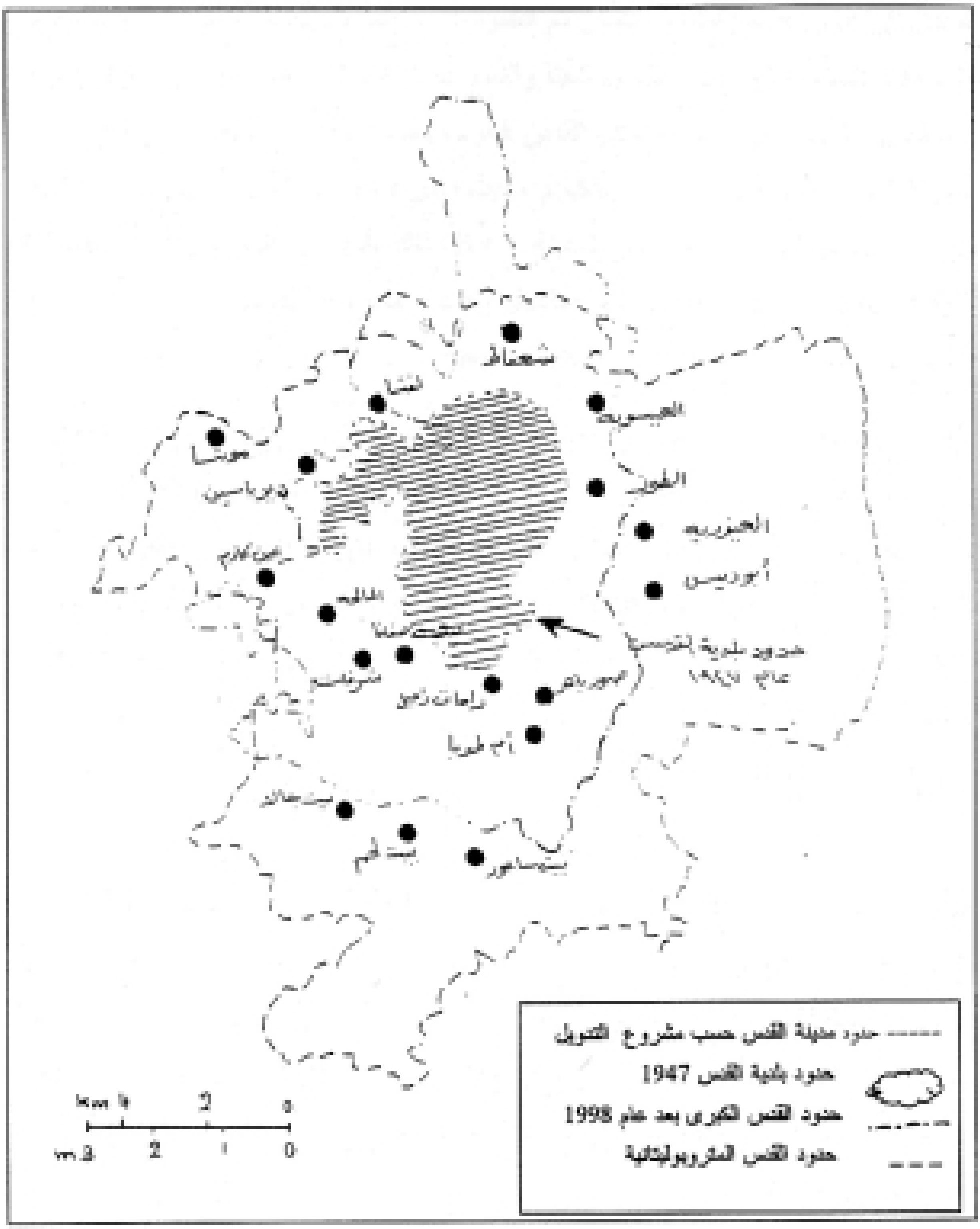
وفي جهة الشمال شهدت المدينة نمواً مشتتاً شمل أحياء الشيخ جراح، لفتا، وادي الجوز، شعفاط، ودير ياسين وخلة الطالبية، في حين أقام اليهود تجمعات سكنية لهم ضمن هذه المنطقة مثل حي النبي يعقوب، وسلوان، ليبوليتس ورامين راحيل. أما القسم الممتد من الباب الجديد عبر شارع يافا وحتى ميدان هيروت " Herut Square " فقد حولته حكومة الانتداب إلى منطقة تجارية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن القسم الغربي والجنوبي الغربي من المدينة هي المناطق الأنسب للتوسع الحضري لها لملائمة الظروف الطبوغرافية والعوامل الاقتصادية فيها لهذا التوسع. (Dumber ,1997, p.89). ولضمان توجيه التطور الحضري للمدينة على ضوء مخططات حكومة الانتداب قامت السلطات الانتدابية بإقرار خطة Kendall التي اعتبرت المدينة القديمة منطقة حضارية ودينية وثقافية وإدارية يقوم اقتصادها على تقديم الخدمات المطلوبة لهذا الشأن وذلك تحت ستار حماية الأماكن المقدسة والمعالم الحضارية للمدينة. في الوقت ذاته منعت سلطات الانتداب العرب من تشييد منازل لهم بالقرب من أسوار المدينة كما أنها لم تعط شأناً للأغراض الاقتصادية أيضاً، تحت ذريعة أن ذلك يقلل من خصائص وأهمية الموقع والأهمية الدينية والحضارية للمدينة. على ضوء ذلك قامت سلطات الانتداب بتخصيص منطقة صناعية بالقرب من محطة القطار والطريق المؤدي للساحل غرباً، وذلك خدمة منها للقسم الغربي من المدينة الذي تركزت فيه أحياء المهاجرين اليهود للمدينة.

بعد أن تم تصنيف المنطقة المحيطة بالمدينة منطقة خضراء ومنع إنشاء المباني فيها وتحقق فصل المدينة عن محيطها وعدم السماح لها بالنمو الطبيعي ووجه نموها وتطورها للعفوية والعشوائية ونمت بشكل مطاطي على سفوح الأودية والمنحدرات البعيدة عن سورها في أطرافها الشرقية والجنوبية والشمالية بما لا يمت للمدينة والقسم الغربي منها بصلة. أصبح عزل المدينة المقدسة عن محيطها الغربي حقيقة مهدت عمليات التقسيم مستقبلاً. والملفت للنظر أن نمو الشطر الشرقي من المدينة ظل محكوماً حتى بعد انتقالها تحت السيادة الأردنية.

وبالرغم من التحفظات حول دقة الأرقام وصحتها فقد شهدت نسبة السكان اليهود في المدينة ارتفاعاً ملحوظاً حتى أنها بلغت نحو ٦٠,٤ ٪ من مجموع سكان المدينة عام ١٩٤٦ (Dumber. 1997 , P.62).

شكل (١) حدود مدينة القدس كما وردت في خطة التدويل ١٩٤٧



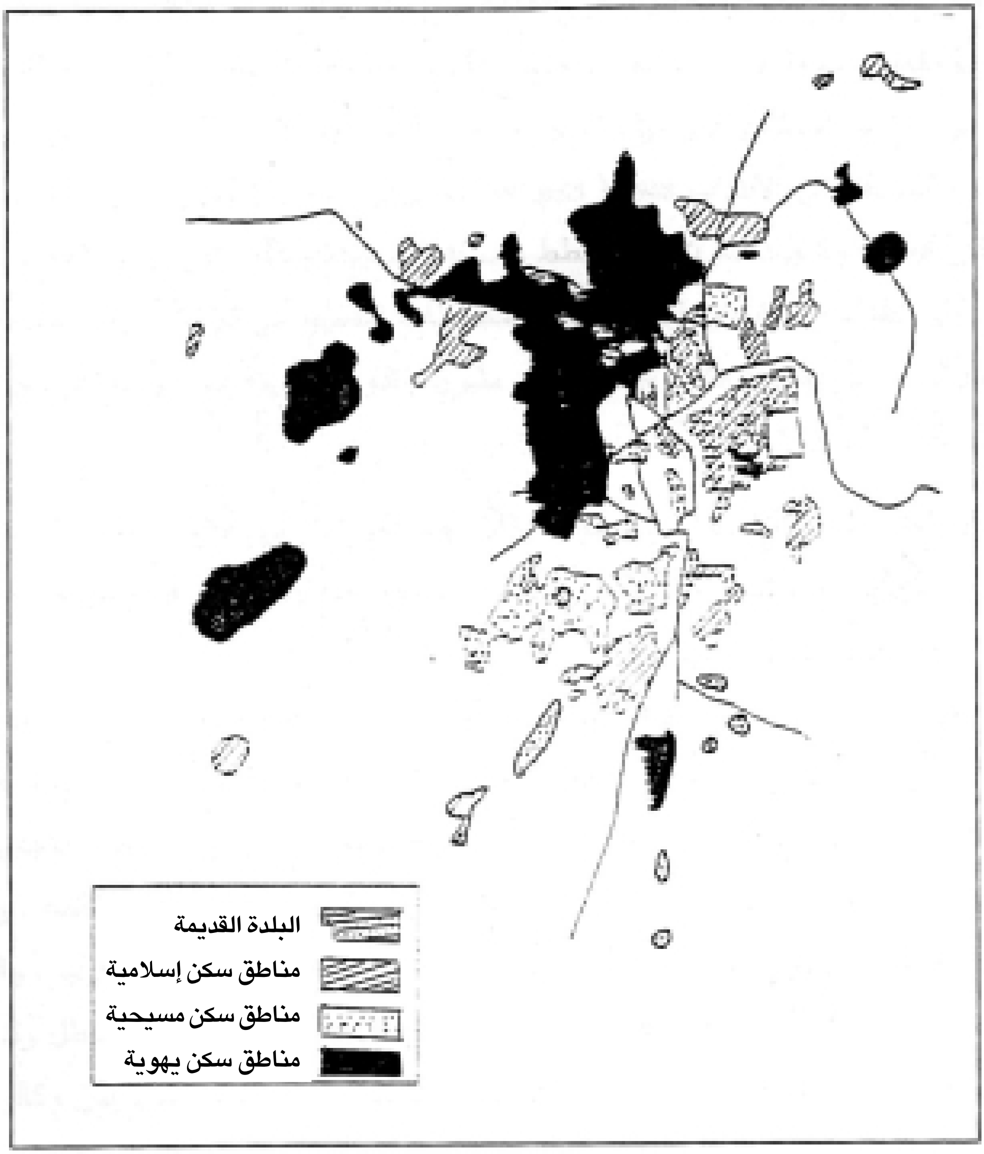
United Nations , The Status of Jerusalem , New York ,1979

لقد مهد توزيع السكان داخل حدود المدينة وتركز اليهود في القسم الغربي منها – والمبالغة في أعداد اليهود سواء من خلال تسجيل المهاجرين اليهود غير الشرعية أو المهاجرين الذين جاءوا لمنطقة القدس ثم انتقلوا إلى منطقة تل أبيب وكذلك استثناء سكان التجمعات السكانية الملاصقة للقدس كلفتا والشيخ بدر والطور وسلوان وعين كارم ودير ياسين وشعفاط والمالحة من مجموع سكان القدس العرب وضم مناطق يهودية تقع خارج حدود المدينة كأحياء مونتفيوري، وبيت هكيرم، بيت فغان، جفعات شأول، ميكورحايم وتل بيوت ورامات راحيل إلى مجموع سكان المدينة –، كل ذلك، أدى إلى المساهمة في التمهيد لمخطط التهويد للشطر الغربي للمدينة والذي استكمل بإصدار مشروع التقسيم لشطريها بموجب اتفاق الهدنة الذي أبرم عام ١٩٤٩ . (Dumber ,1997,p.6)

إضافة إلى ما سبق فقد أسهمت طريقة حساب إعداد المسيحيين المقيمين ضمن حدود بلدية القدس زمن الانتداب، والتي لم يراع خلالها التفريق بين المسيحيين العرب والغربيين في تخفيض نسبة السكان العرب خلال المدة من ١٩٢٢ وحتى ١٩٤٦ . فعلى ضوء هذه الطريقة بلغت نسبة السكان العرب نحو ٢٠ ٪ في حين بلغت نسبة السكان المسيحيين ٣٣ , ٤ ٪، ٢٠ , ٨٪ و ١٩ ٪ للأعوام ١٩٢٢ , ١٩٣١ , ١٩٤٦ على التوالي. وبناءاً على الاعتبارات السابقة ارتفعت نسبة السكان اليهود من ٤٥ , ٤ ٪ من سكان المدينة عام ١٩٢٢ إلى ٦٠ , ٤ ٪ عام ١٩٤٦ . (Dumber .1997.P.P.62-63)

يبين شكل (٢) توزيع السكان داخل حدود المدينة عام ١٩٤٥ ويتضح منه أن غالبية السكان الفلسطينيين يتركزون في القسمين الشمالي والجنوبي، في حين تركز معظم اليهود في القسم الغربي والجنوبي منها. وهذا يؤكد تعاون سلطات الانتداب مع الحركات الصهيونية في التمهيد لعملية فصل المدينة وتقسيمها مسبقاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نمواً سكانياً للفلسطينيين قد أخذ في التزايد داخل أسوار المدينة بعد ترك اليهود لها خلال تلك الفترة والاتجاه للسكن خارج أسوارها. في حين اتجه قسم كبير من المسيحيين العرب للسكن في القسم الغربي من المدينة.

شكل (٢) توزيع السكان حسب أصولهم ١٩٤٥



المصدر : M.Gilbert . 1997 .P.63

يبدو من خريطة توزيع السكان في المدينة ومحيطها تركز السكان اليهود في القسم الغربي على طول (المنطقة التجارية على طول شارع يافا والأحياء اليهودية المحيطة كرحابيا وجفعات شاؤول وكريات موشيه وبيت هكيرم وبيت فجان إضافة إلى الجهة الشمالية الشرقية من المدينة كميأشعاريم وأحياء الهنجارية والبخارية وروميما وسيطرتهم على ٨٤,٢٪ من مساحة المدينة زمن الانتداب ١٩٤٨ (Dumber,1997,p.65) . معنى ذلك أن عمليات الفصل بين السكان العرب واليهود سارت وفق خطط مسبقة ومعدة وبالتعاون بين المؤسسات الصهيونية وسلطات الانتداب وعليه فقد جاءت مخططات التقسيم التي تم اقتراحها من قبل هيئة الأمم سواء على صعيد مشروع التقسيم أو مشروع تدويل المدينة على ضوء خطط إسرائيلية مدروسة وجيدة الإحكام.

لم يقتصر دور المؤسسات الصهيونية خلال هذه المرحلة على ما سبق ذكره بل ومن أجل إكمال مخطط تهويد شطر المدينة الغربي قامت بتنفيذ خطة تتكون من أربع مراحل خلال الفترة ٤٧-١٩٤٨ على النحو التالي :

المرحلة الأولى: وتهدف إلى إثارة الرعب وخلق أوضاع عدم الاستقرار لدى السكان العرب في المدينة من خلال عمليات النسف والتفجير لبعض المؤسسات في الشطر الغربي. على ضوءها تم نسف فندق سميراميس ومقر الوكالة اليهودية إضافة إلى مهاجمة المحال التجارية العربية في المدينة وكان ذلك في شهر أغسطس (آب) من عام ١٩٤٧ . **المرحلة الثانية:** وقد **نفذت بهدف اجتزاء ممر يربط تل أبيب بالقدس من خلال تحويل القتال باتجاه الغرب.** والتي بدأت في شهر مارس (نيسان) ١٩٤٨ ، استشهاد عبد القادر الحسيني واحتلال القسطل وتنفيذ مذبحة دير ياسين وتدمير العديد من القرى الفلسطينية الواقعة غرب المدينة كسيريس وكالونيا وبدو وصوبا . **المرحلة الثالثة** : وتهدف إلى إكمال السيطرة على الأحياء السكنية الفلسطينية في القدس الغربية . وبالرغم من عدم تحقيق أهداف الخطة بالكامل إلا أنها نجحت في فرض سيطرة العصابات الصهيونية على أجزاء من المدينة مثل أحياء القطمون، الطالبية، البقعة العليا والسفلى والحي الألماني والحي اليوناني . **أما المرحلة الرابعة** : فقد تم خلالها السيطرة على المناطق الاستراتيجية التي أخلاها الجيش البريطاني بعد انسحابه . وبالرغم من عدم تحقيق الحملة غايات الخطة في فرض سيطرة يهودية كاملة على المدينة القديمة إلا أنها استطاعت السيطرة على بعض الأحياء السكنية الملاصقة لأسوار

المدينة من جهة الشمالي الغربي بالإضافة إلى سيطرة اليهود على القسم الغربي للمدينة بالكامل بحلول ١٤/ ٥/ ١٩٤٨ وإجبار نحو ٢٨ ألفاً من الفلسطينيين العرب على مغادرة ديارهم وممتلكاتهم في هذا القسم مقابل مغادرة نحو ٢٠٠٠ يهودي للقسم الشرقي من المدينة . (Hud son,1989.p.93) .

٢- مرحلة احتلال فلسطين وإقامة دولة إسرائيل (١٩٤٨ - ١٩٦٧)

منذ أن تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل والتوقيع على الهدنة مع الأردن عام ١٩٤٩ وبعد أن أعلنت إسرائيل عن اتخاذ مدينة القدس (الشطر الغربي) عاصمة لدولتها بعد سيطرتها الكاملة على الأرض واقتلاع سكانها الأصليين منها ، سارعت إسرائيل مجدداً إلى تبني إجراءات إضافية لتهويد المدينة ، فشرعت في إعادة توزيع السكان وزيادة أعدادهم وإسكان اليهود في الأحياء العربية التي تم إخلاؤها بالقوة . في الوقت ذاته قامت الحكومة بتطوير مدخل القدس الغربي والممر الذي يربطها بالساحل وأنشأت العديد من المستوطنات الزراعية في مناطق شمال وجنوب المدينة لاستيعاب نحو ١٨ ألف نسمة . ولإضفاء الصبغة اليهودية على المدينة ومحيطها أقدمت السلطات الإسرائيلية على هدم وتدمير ٣٧ قرية عربية من أصل ٤١ قرية تحيط بالمدينة غرباً لإقامة مستوطنات يهودية على أنقاضها ليرتفع عدد المستوطنات من ٦ إلى ٣٩ مستوطنة . أدى ذلك إلى ارتفاع عدد سكان المدينة اليهود من ٨٢,٠٠٠ عام ١٩٤٨ إلى ١٩٣,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٦ (Schmelz,1987 .p.48)

ظل إقبال المهاجرين للسكن فيها دون مستوى توقعات هذه المخططات بالرغم من تركيز المخططات الصهيونية في توجيه الهجرة اليهودية إلى المدينة . إلا أن المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى زيادة عدد سكان المدينة ورفع الوزن الديموغرافي والجيوبولتكي للمدينة لم تتوقف منذ ذلك الحين وحتى الوقت الحاضر ، وهذا ما سنحاول إيضاحه في كل مرحلة من المراحل التاريخية اللاحقة .

أما فيما يتعلق بأسباب عدم إقبال اليهود المهاجرين للاستيطان في القدس الغربية فيعزى إلى : (Dumber .1999, P.67)

١ . العزلة الجغرافية المفروضة على المدينة وبعدها عن الساحل .

٢ . بقاء الأماكن الدينية خارج سيطرة إسرائيل في الشطر الشرقي .

٣ . محدودية مجالات التوسع الاقتصادي وضيق السوق المحلي .

٤ . إضطراب حالة الأمن وانتشار الخوف نظراً للموقع الحدودي للمدينة .

إلا أن هذه الأسباب وإن حالت دون إعطاء المدينة الوزن والأهمية الجيوبولوتيكية المطلوبة فإنها لم تثن السلطات الإسرائيلية عن اتخاذ العديد من السياسات والخطط بهدف استكمال مخططات التهويد للشطر الغربي مع ضمان تحقيق مهمات التهويد للشطر الشرقي مستقبلاً . حيث ساعدت الظروف فيه إلى تسهيل تنفيذ طموحات التهويد وخططه بعد عام ١٩٦٧ ، خاصة بعد اتخاذ قرار اعتبار مدينة عمان عاصمة للمملكة الأردنية الهاشمية بعد إعلان قرار وحدة الضفتين وما واكب ذلك من تناقص في أعداد سكان الشطر الشرقي من المدينة لا سيما بين السكان المسيحيين الذين انخفضت نسبتهم من ٣٨ ٪ عام ١٩٤٨ إلى ١٥٪ من جملة السكان المسيحيين من عدد سكان المدينة عام ١٩٦٧ . (Benvenisti,1976,P.53) .

لقد تبنت مخططات التهويد للشطر الغربي للمدينة خلال هذه المرحلة كخطة ران Ran (١٩٤٩) أو خطة Shaviv (١٩٥٥) استراتيجيات تقوم على زيادة الوزن الديموغرافي للمكان من خلال إيجاد بيئات سكن ملائمة في المناطق الفارغة وتطوير القائم منها . وتم خلال هذه المرحلة استغلال معظم المساحات الفارغة في شمال وغرب المدينة وبالقرب من حائط السور الغربي للمدينة . في الوقت ذاته لم تهمل خطة شافيف على سبيل المثال تطوير المنطقة التجارية التي نمت باتجاه الغرب تحت تأثير الواقع السياسي وكتلبية لاحتياجات السكان في الضواحي الغربية تجاه الساحل . وبحلول عام ١٩٦٧ كانت معظم الأراضي داخل حدود البلدية في هذا الشطر قد استغلت ولم يتبق منها سوى مساحات محدودة محصورة في منطقة وادي سوريك بالقرب من عين كارم . وبهذا فإن مشاريع التطوير ومراكز الخدمات والمنشآت التي أقيمت على بعد بضعة أمتار عن حدود الشطر الشرقي للمدينة لم تكن أخطاء وقع بها المخطط بل كانت وليدة أفكار وأيديولوجيا مشروع التهويد الصهيوني للمدينة بشطريها . إذ سهل هذا الواقع فيما بعد إجراء وتنفيذ سياسات الضم التي أعلن عنها خلال مدة وجيزة من احتلال إسرائيل للقسم الشرقي من المدينة في أعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

٣-مرحلة الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧-١٩٩٣.

لا تختلف تصريحات المسؤولين الإسرائيليين عن مخططات التهويد واستراتيجياته . حيث تؤكد ومنذ أكثر من قرن ونصف وحتى الآن على أن القدس هي قلب فكرة الدولة اليهودية . وعليه فإن السيطرة عليها يعني تجسيد هذه الأفكار . وللمثال لا للحصر يؤكد تصريح رابي

كوهين نائب رئيس بلدية القدس عام ١٩٦٧ الذي أدلى به في الاجتماع الذي عقده المجلس البلدي للمدينة في ١٣/ ٨/ ١٩٦٧ والذي قال فيه " يمكن القول بجرأة وبصراحة أننا بحاجة لعمل كل شيء ضمن إمكانياتنا لإقامة القدس الكبرى، لتكون أكبر مدينة يهودية في العالم، مدينة يهودية حقيقية وذلك من خلال أعداد السكان فيها ومن خلال إعطائها الملامح والصفة اليهودية الدائمة (Dumber,1997,p.53) . إلا دليل على ما سبق.

وما تصريحات مردخاي إش شالوم وهو رئيس بلدية سابق الذي صرح بعد انتهاء حرب ١٩٦٧ " بأن المطلوب وبسرعة هو اليهود، العديد من اليهود في القدس، لا داعي لأي تقييدات في الهجرة. (Dumber .1997.p.53) وما صرح به موشي ديان وهو يقف على الحائط الغربي للمسجد الأقصى٢٢/ أيلول عام ١٩٦٨ : " يا أورشليم لن نتركك بعد الآن أبداً " . (Aronson,1990, p.28) . وتصرح غولدامائير في ٢٦/ أيلول/ ١٩٧٢ بقولها " بأن الحدود حيث يقيم اليهود لا حيث يوجد خط على الخريطة " (Aronson,1990,p. ٢٨) . إلا أدلة على صحة ما ذكرناه.

لقد دأبت الصهيونية وبكل السبل على تأكيد حيوية القدس لموضوع الحقوق اليهودية في فلسطين. وظل قادة إسرائيل يرون أنه إذا كان من حق كل يهودي العودة إلى أرض إسرائيل، فكيف لا تؤكد إسرائيل حقها في السيادة على القدس كلها. وعليه فهم يرون أن إخفاق إسرائيل في تأكيد حقوقها في أقدس الآثار المقدسة في الديانة اليهودية يعني الإخفاق في الوجود الإسرائيلي في كل بقعة تواجدت فيها في فلسطين. وإن عدم قدرتها على الضم هو دلالة ضعف وشيك في حق إسرائيل في فلسطين.

على ضوء هذه الأفكار والأيديولوجيات التي لم تختلف في جوهرها منذ بداية تشكيل الحركات الصهيونية الأولى في القرن التاسع عشر استمرت سياسات وبرامج ومخططات تهديد المدينة وتوسيع رقعة التهويد، وظل العامل الديموغرافي وهاجس الأمن مرتكزا خطط التهويد. ولتحقيق مخطط التهويد الكامل للمدينة بعد أن تمكنت إسرائيل من احتلالها الشطر الشرقي لها عام ١٩٦٧ نفذت إسرائيل خطة تهويد هذا الشطر من خلال: -

٣-١: صياغة الإطار القانوني لتهويد الشطر الشرقي:

في ٢٥/ ٦/ ١٩٦٧ وبعد مضي أقل من عشرين يوماً على احتلال إسرائيل للقسم الشرقي من المدينة في ٧/ ٦/ ١٩٦٧، أصدرت حكومة الاحتلال الإسرائيلي قانوناً ينص بسريان

القانون الإسرائيلي على القدس. بعد يومين من ذلك صدر قانون آخر معدل لقانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ١٩٤٨ تضمن بعد إضافة المادة (١١ ب) له سريان قانون الدولة وقضاءها وإدارتها على كل مساحة أرض إسرائيل حددتها الحكومة في مرسوم في ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧ وعليه أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن سلطتها تسري على منطقة الحدود الجديدة التي حددتها حدوداً إضافية لمدينة القدس والتي كانت جزءاً من أراضي الضفة الغربية وتبلغ مساحتها ٦٩, ٩٠٠ كم٢. تلى ذلك تعديل إسرائيل لقانون البلديات (تعديل رقم ٦ لعام ١٩٦٧) والذي بموجبه تم توسيع نطاق بلدية القدس ليشمل المنطقة المبينة في ذيل قرار الضم والذي يشمل مناطق وادي الجوز والشيخ جراح والمصرارة والعيساوية وشعفاط، بيت حنينا حتى مطار قلنديا إضافة إلى مطار القدس وبيت صفافا وسلوان، الثوري، صور باهر، أم طوبا، جبل المكبر. (غنيم، ١٩٩١، ص ٣٦).

وكتجسيد عملي على أرض الواقع لأهداف الأنظمة والقوانين والتشريعات السابقة أعلنت حكومة إسرائيل في ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧ حل بلدية القدس العربية ورفع الحواجز التي تفصل التجمعات الواقعة ضمن الحدود الجديدة. أعقب ذلك تنفيذ عملية إحصاء لسكان القطاع الذي تعرض للضم ومنح سكانه بطاقة هوية شخصية مميزة عن هوية باقي السكان في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧، وأعلنت إسرائيل منذ ذلك سريان الأنظمة والتعليمات الإسرائيلية على كافة جوانب الحياة داخل حدود المدينة على اعتبارها جزءاً من إسرائيل. (بنيزيمان، ١٩٧٦. ص ٦١).

إلا أن عملية الضم لم تكن شرعية سواء على صعيد رفض مؤسسات وسكان المدينة وضواحيها لذلك أو على صعيد المؤسسات والمنظمات الدولية. ولإضفاء الصبغة الشرعية على ذلك قامت إسرائيل بسن قانون أساسي بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٨٠ تعتبر القدس بموجبه عاصمة لإسرائيل، وقد قدم القرار للكنيست الإسرائيلي لإقراره حيث تمت المصادقة عليه وإقراره من قبلها رغم رفض الفلسطينيين والعالم ممثلاً بهيئاته ومؤسساته الدولية والشرعية له.

٣-٢: سياسات التفريغ والإحلال الديموغرافي:

وصولاً إلى شعار أن فلسطين أرض بلا شعب وأنها أرض الميعاد وعد الله بها شعبه المختار، كرست المؤسسات الصهيونية خططها على الإخلال بالميزان الديموغرافي في فلسطين لصالح اليهود أولاً وصاغت على ضوء ذلك خطط ومشاريع تقسيم المكان. جاء ذلك من أجل ضمان

برامج التهويد وخططه.

في هذه الحقبة وبعد التمهيد القانوني والنظري لمخطط تهويد القسم الشرقي من المدينة حرصت إسرائيل على تخفيض نسبة السكان العرب في المدينة ومحيطها. وتم لها ذلك من خلال ممارسات عدة. كان أولها إجبار نحو ٣٠,٠٠٠ من سكان المدينة من ترك منازلهم وعدم السماح لهم بالعودة إليها على أثر حرب حزيران عام ١٩٦٧. وفي محاولة أخرى منها لطرد السكان العرب من المدينة أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر وقرارات تحول دون السماح لمواطني القدس الذين لم يتواجدوا خلال ساعات العد السكاني للمدينة أو لم تصل إليهم فرق العد لأسباب مقصودة العودة إلى المدينة أو الاستقرار داخل حدودها. مباشرة وخلال الأيام الأوائل من فرض إسرائيل سيطرتها على المدينة قامت سلطات الاحتلال بإجبار نحو ٦٥٠ مقدسياً من ترك منازلهم من منطقة حي المغاربة وهدم وتدمير ١٣٥ منزلاً عربياً في الحي والشروع في إنشاء حي للمستوطنين اليهود يبلغ تعداد سكانه اليوم قرابة ٢٥٠٠ نسمة (رافع، ١٩٩٦، ص ٢٩٣. خوري، ١٩٩٦، ص ٥٤٣).

بعد أقل من عام من احتلال المدينة قامت سلطات الاحتلال بترحيل قرابة ٥٥٠٠ مقدسياً من حارة اليهود في المدينة فارضة سيطرتها على ١١٠ دونماً تحوي ٧٠٠ منزلاً تتكون من ١٠٤٨ وحدة سكنية ونحو ٤٣٧ محلاً تجارياً تعود ملكية معظمها للعرب قبل عام ١٩٤٨. وتتابعت منذ ذلك الحين خلق البؤر الاستيطانية داخل أسوار المدينة وخارجها عاملة على رفع الميزان الديموغرافي لصالح اليهود، إضافة إلى آثارها السلبية على مجالات قطع الاتصال بين الأحياء والمواقع العربية الفلسطينية.

٣-٣: خطة التطوير ومشاريع الاستيطان:

أدركت إسرائيل أن إيجاد أغلبية يهودية في حدود بلدية القدس لن يتحقق من خلال طرد السكان الأصليين العرب وإنما من خلال خلق ظروف تجبرهم على مغادرة مناطق سكناهم. من أجل ذلك شرعت بوضع سلسلة من القوانين تتعلق بشروط المواطنة والإقامة في حدود القدس إضافة إلى القوانين الخاصة بأنظمة البناء ضمن حدود البلدية ومحيطها الخارجي. رافق هذه السياسات ممارسات بالخفاء تمثلت في سياسة مصادرة الأراضي والممتلكات وتزوير الملكية وعمليات شراء وبيع الأراضي. جاء ذلك من خلال إعداد خطط تطويرية للقسم الشرقي من المدينة تسمح بإنشاء وإقامة العديد من المواقع والبؤر الاستيطانية بهدف توفير

المساكن لليهود سواء المهاجرين الجدد أو الذين تستهويهم امتيازات الإقامة والسكن في المستوطنات، وقيدت في الوقت ذاته النمو والتوسع للتجمعات العربية بل وعملت كل ما بوسعها للحد منها. ففي الجهة الشمالية من المدينة شيدت السلطات الإسرائيلية أحياء استيطانية في كل من (المشارف وجبل الزيتون، رامات أشكول، جبل اسكوبس والنيفي يعقوب) ومن جهة الجنوب أقامت مستوطنات في (تل بيوت وجبل المكبر). لقد تسارع نمو السكان اليهود في الشطر الشرقي للمدينة حيث وصل عددهم في عام ١٩٩٥ إلى ١٦٥, ٠٠٠ نسمة مقابل ١٧٠, ٠٠٠ نسمة من السكان العرب. وظلت نسبة السكان اليهود داخل حدود بلدية القدس الموحدة لا تقل عن ٧٠٪ من مجموع سكان المدينة. في الوقت الذي تسعى فيه سياسات التهويد إلى تخفيض نسبة العرب إلى نحو ٢١ ٪ من خلال إضافة العديد من الوحدات السكنية في المستوطنات المحيطة بالمدينة. (Jerusalem of Statistical year book .1996. P.25).

وبالرغم من النمو المتسارع في عدد السكان اليهود في الشطر الشرقي للمدينة، فقد ظلت نسبة السكان العرب داخل حدود البلدية تقارب ٥٠ ٪ من مجموع السكان في حين تصل نسبتهم إلى نحو ٨٥٪ في المناطق الواقعة خارج حدود البلدية ضمن حدود ما يسمى بالقدس الكبرى (غنيم، ١٩٩٠، ص١٣٢). (أنظر شكل رقم ٣)

شكل (٣) المستوطنات الإسرائيلية في حدود بلدية القدس



وبالرغم من كل العقبات التي وضعت أمام بقاء أو تزايد السكان العرب في المدينة مقابل الحوافز التي تركت للسكان اليهود، إلا أن معدلات نمو السكان العرب فاقت مثيلتها عند السكان اليهود. فقد بلغت معدلات النمو عند اليهود ٢,٨٪ مقابل ٣,٦٪ عند العرب. (Jerusalem . Municipality .www)

ودعماً لسياسة إسرائيل في زيادة نسبة السكان اليهود في المدينة والحفاظ على طابع الأغلبية لم يكن أمام الحكومة والبلدية سوى العمل على إنشاء وتوفير مساكن رخيصة وخدمات لجلب مهاجرين جدد إليها من خلال تشجيع تحويل الغالبية العظمى من المهاجرين الجدد. في الوقت ذاته حرصت الحكومة على الحد من نمو السكان العرب الفلسطينيين من خلال تطبيق أنظمة وقوانين الخطط الهيكلية " Zoning plans " وفرض القيود والتعليمات الصارمة البناء ومنح تراخيص البناء للعرب.

ترتب على هذه السياسات زيادة عدد السكان اليهود داخل حدود القدس الكبرى حيث ارتفع عددهم من ١٩٨,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٧ إلى ٤٢١,٢٠٠ نسمة عام ١٩٩٦. في الوقت ذاته زاد عدد السكان العرب من ٦٩,٠٠٠ إلى ١٨٠,٠٠٠. وبالرغم من كل هذه السياسات وبالرغم من مضاعفة عدد السكان اليهود إلا أن الزيادة السكانية للعرب ظلت هي الأكبر. وظلت نسبة السكان العرب إلى اليهود ضمن حدود القدس الموحدة تتراوح بين ٢٥ إلى ٢٨ ٪ من مجموع سكان المدينة لمدة تزيد عن ربع قرن (Dumber .1997.p.121). وعليه فإن مأساة الوضع الديموغرافي في نظر ساسة الفكر الصهيوني ظلت ماثلة في وجه الحكومات الإسرائيلية دون أن تجد حلاً لها. وظل النمو السكاني العالي للفلسطينيين في المدينة وضواحيها أمراً مقلقاً للحكومة الإسرائيلية ولبلدية عاصمتها.

وتواجه ساسة الفكر التهويدي في إسرائيل مشكلة كآراء تنطوي على كيفية تحقيق التهويد وتوسيع الحدود دون إحداث تغيير في الميزان الديموغرافي بل وإمالته لصالحهم.

هذه الحقيقة توضح أسباب تردد الحكومة الإسرائيلية وتأخرها في تنفيذ عمليات الضم. إضافة إلى تأثير كل من عوامل الطبوغرافيا والإسكان والتجارة التي لم تكن مشجعة أدركت السلطات الإسرائيلية أنه كلما زادت مساحة الأراضي المضمومة ستزداد نسبة السكان العرب الذين سيضافون، وهذا من جانبه يفسر اختلاف وجهات النظر والتناقض بين البلدية والحكومة الإسرائيلية حول إقامة مستوطنات يهودية في حدود القدس الكبرى.

ظل إيجاد سيطرة وأغلبية يهودية ضمن حدود القدس الكبرى أمراً مثيراً للجدل بين الجهات الرسمية في البلدية. ففي حين يراه البعض عاملاً مساعداً في زيادة السكان اليهود اعتبره البعض الآخر أن نقل السكان اليهود من القسم الغربي وتوطينهم في القسم الشرقي من المدينة سيؤثر على الوزن الديموغرافي للشطر الغربي وتفريغه. من جانب آخر يرى فريق ثالث أن استمرار نمو السكان الفلسطينيين داخل حدود البلدية في القسم الشرقي أو محيطها سيؤدي خلال فترة وجيزة إلى وضع الإسرائيليين أمام معضلات جديدة. ولمعالجة واحتواء ما قد يفرض مستقبلاً اتخذت المؤسسات الإسرائيلية الخطوات الاستراتيجية المتمثلة فيما يلي:

١) تسهيل توطين أكبر عدد ممكن من المهاجرين الجدد.

٢) توفير ظروف اقتصادية واجتماعية لجذب السكان اليهود من خارج حدود القدس إليها.

٣) الحد من النمو الفلسطيني في القدس وحولها.

ومع ذلك فقد أخفقت السياسات والإجراءات الإسرائيلية في خلق غلبة يهودية في محيط المدينة الخارجي فقد فاق معدل النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين ٣٤ بالألف مقابل ١٩ بالألف للسكان اليهود. (Statistical Yearbook of Jerusalem, 1996). وانخفض إسهام النمو الطبيعي لسكان المدينة عرباً ويهوداً وأصبح عامل النمو السكاني متأثراً بصافي الهجرة، حيث شكلت نسبة الزيادة المترتبة عنها ٥٠ ٪ من نسبة النمو السكاني فيها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠.

وبالرغم من النمو المضطرد في سكان المدينة خلال الفترة منذ بداية السبعينات وحتى الوقت الحاضر حيث ارتفع عدد سكان المدينة من ٣١٣,٨٠٠ نسمة عام ١٩٧٢ إلى ٦٠٢,١٠٠ في عـــام ١٩٩٦ (Jerusalem Institute for Israel Studies , Statistical Year Book of Jerusalem, 1996)، إلا أن معدل الزيادة السنوية لليهود والمقدرة بنحو ٧,٠٠٠ نسمة كانت دون أهداف الحكومة. بالمقابل حققت الزيادة السكانية بين الفلسطينيين العرب خلال الفترة ذاتها ارتفاعاً ملحوظاً عندما ارتفع عدد السكان من ٨٣,٠٠٠ إلى ١٨٠,٩٠٠. فبالرغم من أن عدد اليهود قد ارتفع من ٢٣٠,٠٠٠ عام ١٩٧٢ إلى نحو ٤٢١,٢٠٠ نسمة عام ١٩٩٦ إلا أن المسؤولين الحكوميين كانوا قلقين من الحقائق التي تكشفها الخصائص الديموغرافية لكلا الفئتين من السكان التي يستدل من تحليلها أن ٥١,٤٪ من مجموع السكان العرب في المدينة هم ضمن فئة العمر ٠-١٩ عاماً. مقابل نسبة ٤٠,٩ ٪ عند السكان اليهود لنفس الفئة. في الوقت ذاته ترتفع نسبة كبار السن ٦٥ فأكثر بين سكان المدينة اليهود لتصل

إلى ٩,٧٪ مقابل ٩,٣٪ عند السكان العرب، فإذا ما أضفنا مشكلة الخصائص النوعية للسكان العرب إلى جملة المشاكل الديموغرافية المتمثلة في حجم السكان وتوزيعهم ومعدلات النمو الطبيعي لهم، تكتشف أن ما يتردد على لسان الساسة الإسرائيليين من مقولة القنبلة الديموغرافية الفلسطينية الموقوتة هي أخطر ما يواجه أطماع التهويد والاحتلال وأن ذلك ليس شعاراً فحسب بل واقعاً خطراً يشكل عقبة كأداء تسعى إسرائيل لحلها من خلال برامج وسياسات تتسم تارة بالعنف وتتمثل بالترحيل وسحب الهويات وعدم توفير فرص العمل وتشديد الخناق على لقمة العيش ومكان الإقامة وتارة أخرى بالديموقراطية والحضارة من خلال برامج حملات التوعية وتنظيم الأسرة التي تهدف إلى تخفيض معدلات الخصوبة والنمو السكاني عند السكان العرب. (Municipality of Jerusalem . www).

ويعتقد صانعو ومنفذو سياسات وإجراءات التهويد الديموغرافي للمدينة أن عامل النمو والزيادة الطبيعية للسكان اليهود في المدينة وصافي الهجرة الداخلية إليها لن تؤدي إلى تحقيق مخططات الإحلال الديموغرافي أو الحفاظ على نسبة الأغلبية التي تم تحقيقها على مدار خمسين عاماً مضت. ويرون أن تشجيع الهجرة الخارجية للمدينة وللشطر الشرقي لها والمحافظة على تخفيض نسبة الهجرة المعاكسة من المدينة إلى محيطها الخارجي أو إلى مدن أخرى من خلال إيجاد مصادر تمويل وتوفير للمساكن لتفي حاجات السكان الجدد وتشكل مغريات لهم مع توفير فرص عمل مناسبة هي الطرق الأفضل لتحقيق سياساتها.

على ضوء ذلك أولت الحكومة وبلدية القدس موضوع الهجرة الخارجية للمدينة عناية خاصة وتكشف البيانات الديموغرافية المتوفرة على الصفحة الألكترونية لبلدية القدس أن معدل المهاجرين الجدد للمدينة خلال الثمانينات بلغ نحو ٢٥٠٠ مهاجراً سنوياً، إلا أنها ارتفعت بشكل كبير في مطلع التسعينات لتصل إلى ١٣,٦٠٠ عام ١٩٩٠ ثم إلى ١٤,٤٠٠ عام ١٩٩١ ثم انخفضت إلى ٧,٥٠٠ ثم ٧,٧٧٥, ٥,٥٣٠ ثم ٤٨٠٠ ثم إلى ٤٤٧٠ للأعوام ١٩٩٢, ١٩٩٣, ١٩٩٤, ١٩٩٥, ١٩٩٦ على التوالي.

لقد بلغ عدد المهاجرين الجدد إلى المدينة نحو ٥٢,٠٠٠ نسمة سكن ٣٥٪ منهم خلال الفترة من ١٩٨٩ – ١٩٩٥ في ضواحي المدينة التي تم إضافتها بعد عام ١٩٦٧ في مستوطنات بسجات زئيف والنيفي يعقوب وجيلو وراموت ورامات أشكول وكريات يوفيل.

ومع ذلك كله فقد شهدت المدينة هجرة معاكسة لسكانها تمثل معظمها خلال عقد الثمانينات والتسعينات. ويستدل من الإحصاءات المتوفرة من قسم الاستيعاب في وزارة الداخلية

الإسرائيلية المنشورة على الصفحة الألكترونية لبلدية القدس أيضاً أن نحو ١٦,٠٠٠ نسمة من السكان اليهود قد غادروا المدينة سنوياً خلال الفترة ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٦، وأن نحو ثلث هؤلاء السكان قد استقر في تجمعات استيطانية بعيدة عن مركز المدينة كمستوطنة معاليه أدوميم وميغاسيريت زيون وجفعات زيئيف وأفرات وبيتارإلتا وبيت شيمش، بينما انتقل نحو ٢٠-٢٥ ٪ منهم إلى تل أبيب. ومما يثير الدهشة أن نسبة عالية من الهجرة الداخلية العكسية هم أصلاً من المهاجرين الجدد الذين قدموا للمدينة من خارج إسرائيل. وتشير الإحصاءات المتوفرة عن الهجرة المعاكسة من المدينة إلى خارجها أن قرابة ٢١ ٪ من هؤلاء المهاجرين للأعوام ١٩٩٤, ١٩٩٥ هم من المهاجرين الجدد.

على صعيد حركة السكان وتنقلهم داخل حدود مدينة القدس فقد شهدت فترة التسعينات نشاطاً ملحوظاً في تغيير أماكن السكن لدى السكان اليهود وتراوح عدد الذين غيروا أماكن سكنهم بين ١٨٠٠٠ نسمة عام ١٩٩١ إلى ٣٢, ٥٠٠ نسمة عام ١٩٩٦. ويستدل من اتجاه حركة السكان أن مركز المدينة والأحياء المحيطة شهدت تناقصاً في أعداد سكانها بينما تشهد الضواحي الجديدة زيادة في السكان بفعل انتقال سكان جدد إليها. (Jerusalem Municipality. www)

لقد أدى تشجيع السكان الانتقال إلى المستوطنات المقامة فوق الأراضي التي احتلت بعد عام ١٩٦٧ إلى تدني معدلات نمو السكان في الشطر الغربي من المدينة، وبدا وكأن تطوير القسم الشرقي منها يتم على حساب شطرها الغربي مما دفع برئيس بلديتها السابق تيدي كوليك وفي رده على الاتهامات الموجهة إليه حول هذه الظاهرة إلى تصريحه بالقول " لقد عملت شيئاً يذكر للقدس اليهودية خلال ال ٢٥ عاماً الماضية، ولكني لم أعمل شيئاً للقدس الشرقية. ما عملته هو لا شيء، مجرد أرصفة شوارع ؟ لاشيء، مؤسسات ثقافية ولا واحدة، نعم لقد أنشأنا شبكة مجاري لهم وحسنا شبكة مياه الشرب ؟ أتعرفون لماذا ؟ أتظنون أنها لمصلحتهم ولرفاههم، إنسوا ذلك، لقد كان هناك بعض حالات من الإصابة بالكوليرا، وكان الخوف أن يتأثر اليهود بها ؟ . . . . . . " (معاريف، أكتوبر، ١٩٩٠).

إن ما يثير قلق الباحثين والمهتمين اليهود هو إدراكهم لحقيقة أن نمو عدد السكان في المستوطنات في القسم الشرقي يتم على حساب تناقص عدد السكان في القسم الغربي من المدينة. وبالرغم من تواضع نسبة عدد اليهود في القسم الذي تمت إضافته والتي لا تزيد عن عن ٤٠-٤٥ ٪ من مجموع سكان هذا القسم إلا أن انخفاض عدد اليهود سكان أحياء المصرارة

ونهالون الواقعة في القسم الغربي تعني أن زيادة عدد السكان في القسم الشرقي تتم على حساب القسم الغربي .

إن استمرار وجود نحو ٩٠ ٪ من سكان منطقة القدس الكبرى خارج حدود البلدية عرباً يعني تهديداً واضحاً وخسارةً لآي مكاسب تم تحقيقها بالنسبة للإسرائيليين في المنطقة المضافة ، لهذا الواقع تقوم إسرائيل بوضع خطط وبرامج تسعى إلى زيادة الوجود اليهودي في هذه المنطقة وتتخذ إجراءات تضمن ذلك . إن إصدار رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق لقراره اعتبار المستوطنات في محيط القدس الكبرى مستوطنات أمنية ، أي غير خاضعة للتفاوض مستقبلاً ما هو إلا إجراء لخلق توازن ديموغرافي في تلك المنطقة خدمة لتحقيق مشاريع التهويد مستقبلاً ، أما مشروع القدس الكبرى ومشروع متروبوليتان القدس (شكل ٤) اللذان تم إعدادهما وإقرارهما والمباشرة في تنفيذهما بعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ فهي إثبات لنوايا التهديد وأهدافه .

شكل (٤) مدينة القدس الكبرى



٣-٤: مصادرة الأراضي وفرض قوانين التنظيم والبناء:

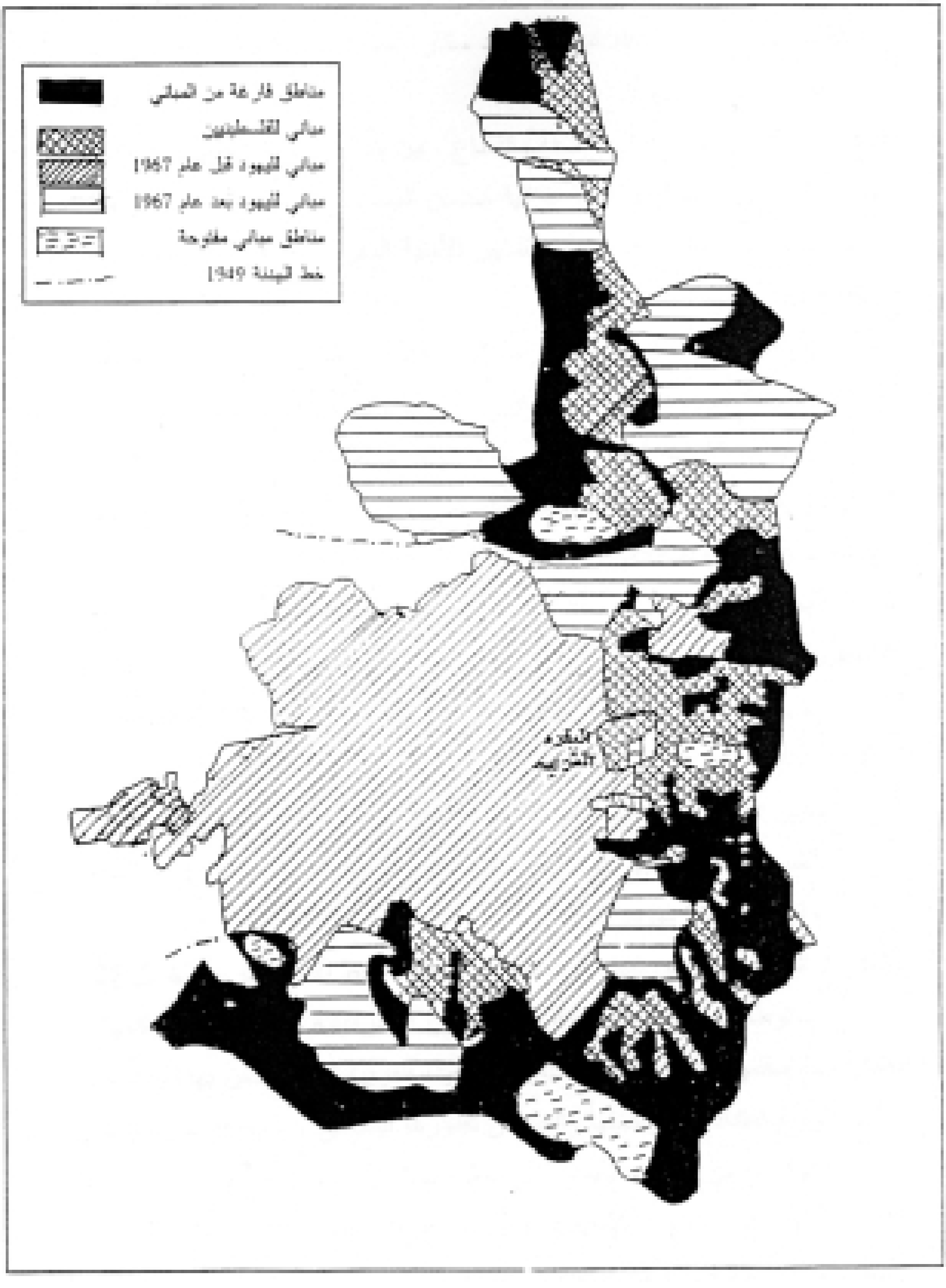
استطاعت حكومة الاحتلال الإسرائيلي خلال سنوات الاحتلال للمدينة أن تضع مجموعة من القوانين والأنظمة في مجال التنظيم والبناء استكمالاً لتلك التي وضعتها المؤسسات الصهيونية بالتعاون مع حكومة الانتداب في السابق والتي استهدفت الاحتفاظ بأوسع قطاع ممكن من الأراضي الفلسطينية للاستيطان اليهودي. أما فيما يتعلق بمدينة القدس الشرقية فقد شرعت قوات الاحتلال بإعداد مخطط هيكل للمدينة رقم ٤/ ٩/ لعام ١٩٦٩ شمل ١٥ كم٢ إضافة إلى المساحة الأصلية لنفوذ البلدية، تم بموجبه منع البناء في ٨٠ ٪ من مساحة المخطط جاء ذلك بهدف حصر الوجود العمراني الفلسطيني على ما كان عليه عام ١٩٦٧ وعدم السماح بأي تطور عمراني فلسطيني والاحتفاظ بكامل المنطقة لصالح الاستيطان. وقد أعقب ذلك إصدار مجموعة كبيرة من الأوامر العسكرية والقوانين والأنظمة والتي هدفت إلى تكريس منهج حصر الامتداد العمراني الفلسطيني والاحتفاظ بأوسع قطاع ممكن من الأراضي للاستيطان بإبقائها مناطق خضراء مفتوحة ثم إعداد مخططات تنظيم هيكلية خاصة بمشاريع الاستيطان قدرت طاقتها الاستيعابية على ضوء مشروع متروبوليتان القدس بنحو ٢ مليون يهودي حتى عام ٢٠١٥ منهم ٥٠ ٪ يهود. يضاف إلى ذلك أنها تعمل على فصل القدس تماماً عن الضفة الغربية. لقد رسمت هذه المخططات بعناية وتكامل. لقد أسفرت هذه المخططات عن مصادرة ٢٥٨٤٠ دونماً تشكل ٣٤٪ من الأراضي التي تم ضمها بعد ١٩٦٧ ضمن مشروع القدس الكبرى، في حين تم تخصيص نحو ٣٩٥٢٠ دونماً أي ٥٤ ٪ من المساحة كأراضي خضراء وإبقاء ١٢ ٪ فقط من مساحة المخطط للعمران الفلسطيني في الوقت الذي يشغل الفلسطينيون ١٠ ٪ منه في البناء. (جمعية الدراسات العربية، ١٩٩٦).
وتدل عدد الوحدات التي تم إنشاؤها أيضاً على قساوة القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال على الحد من التوسع العمراني بين السكان الفلسطينيين مقابل اليهود بلغ عدد الوحدات التي تم بناؤها نحو ٧٧٠٠١ منها لليهود ٥٣٩٥١ و ٢٣٠٥٠ للعرب، حيث عمدت على وضع ما يسمى بالمخططات الهيكلية لحياء القدس وأنظمة البناء والتي من خلالها استطاعت إسرائيل أن تتحكم في أنظمة وقوانين البناء في الأحياء العربية وقسمت المدينة إلى ٢٢ حياً تنظيمياً مما أدى إلى تقطيع أوصال التجمعات السكنية والحد من نموها ويظهر ذلك جلياً في مواقع كثيرة أهمها ما نجده في قرى العيسوية وبيت صفافا وبيت حنينا وشعفاط، سلوان، صور باهر،

رأس العامود، الطور، المكبر . . . وغيرها من القرى الفلسطينية المحيطة بمدينة القدس . (شكل رقم ٥) . نتج عن هذه السياسة الإهمال والحد من التوسع العمراني للفلسطينيين كما وعملت الحكومة الإسرائيلية على الحد من مساحة المخططات الهيكلية لكافة القرى المحيطة بالمدينة ووضعت معايير خاصة بالبناء في المناطق العربية وحددت عدد رخص البناء في كل منطقة ولم تسمح ببناء مساكن ترتفع أكثر من ثلاثة أدوار وزادت من نسبة مساحة المناطق الخضراء التي لا يسمح بها البناء والتي تشكل فواصل بين مناطق السكن الفلسطينية وحلقات الاستيطان اليهودي حول المدينة . (رافع ،١٩٩٦ ، ص ٢٩٦ ، غنيم ١٩٩٩ ، ص ٥٦ , ٧٢)

من جهة أخرى مارست إسرائيل سياسة التهويد والترحيل من خلال سياسة هدم المنازل بحجة عدم الترخيص ، فقد تم هدم ١٨٨٢ بيتاً ضمن حدود البلدية حتى عام ١٩٩٨ (غنيم ،١٩٩٩ ، ص٥٧) . إضافة إلى وجود نحو ٣٠٠٠ بيتاً مهدداً بالهدم تسلم أصحابها إنذارات بذلك .

أما فيما يتعلق بالمصادرة بهدف التهويد فقد استولى المستوطنون بواسطة جمعيات دينية وشركات احتيال مثل عطروت كوهانيم وشركة تطوير البلدة القديمة على ٥٥ منزلاً في المدينة و ٧ منازل في سلوان ومبنى في الصوانة و ٥ مباني في رأس العامود وكنيس في الشيخ جراح بحجة أنها أماكن تخص اليهود وأخرى يخططون للسيطرة عليها تسلم أصحابها إنذارات بذلك بحجة عدم الحصول على التراخيص اللازمة للبناء . ويدعي اليهود أن عدد سكانها حالياً هو ١٤٠٠ مستوطن (غنيم ،١٩٩٩ ، ص ١٨٩)

شكل (٥) توزيع المستوطنات واستخدامات الأراضي في القدس الشرقية



على ضوء ما سبق يمكن تلخيص مرتكزات سياسة التهويد الجغرافي والديموغرافي للمدينة خلال الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٩٣ بالتالي :

١- سياسة التهجير القسري المبكر عشية حرب عام ١٩٦٧ وإجبار ٥٠ ٪ من سكان المدينة مغادرة موطنهم ، فقد انخفض عدد سكان المدينة من ٦٥٨٥٧ نسمة إلى ٢٣٤٠٠ نسمة بعد الحرب مباشرة .

٢- عزل المدينة عن محيطها في الضفة والقطاع . من خلال اتخاذ خطوات وتدابير استيطانية بإحاطة المدينة بأحزمة متتالية من المستوطنات تحول دون اتصالها بالأطراف أو توسعها . علاوة على التدابير الأمنية المفروضة على مواضيع المواطنة والإقامة فيها .

٣- العمل على أسرلة المدينة من خلال ربط أل ٣٠ ٪ من سكان القدس الفلسطينيين خدماتياً ببلدية القدس ومحاولة هدم وتغيير واقع خدمات التعليم والصحة والمؤسسات الخدمية الأخرى كشركة الكهرباء التي تم تحويلها إلى مسوق لشركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية فقط ويأتي ذلك كله بهدف إنهاء الحدود الحضارية بين شطري المدينة واستيعاب وهضم الأقلية العربية ضمن الأغلبية الإسرائيلية في المدينة معززة ذلك برصد الموازنات اللازمة لرفع كفاءة الأداء لمؤسساتها بهدف إفشال المؤسسات الفلسطينية .

٤- الإحلال الديموغرافي والاستيطان الجغرافي للمدينة ومحيطها والذي تم تنفيذه على مراحل كالتالي :

أولاً : تغيير الواقع الجغرافي لأحياء البلدة القديمة وبخاصة حي المغاربة وحارة الشرف وحارة النبي داود وحارة الميدان وإنشاء ساحة المبكى وحارة اليهود وإسكان ٢٥٠٠ يهودي فيها .

ثانياً : إزالة الحواجز بين شطري المدينة في منطقة الخط الأخضر من خلال إنشاء مستوطنات يهودية فيه ، وفرض القوانين الإسرائيلية على المدينة وسكانها .

ثالثاً : بناء مجموعة من المستوطنات بين الأحياء العربية في القدس بهدف عزلها ومنع امتدادها وتواصلها والحد من تطورها الطبيعي . سمحت باستيعاب نحو ١٨٦ ألفاً من السكان اليهود حتى الوقت الحاضر ويجري التخطيط لتمديدها لتكون قادرة على استيعاب ٢٥٠ ألفاً من السكان حتى ٢٠١٠ .

رابعاً: عزل المدينة بأحزمة متتالية عن محيطها في الضفـة الغربية ودمجها جغرافياً باتجاه الغرب. حيث تم حتى الآن إقامة ثلاثة حلقات استيطانية خارج حدود البلدية استوعبت ٦٠ ألفاً (أنظر شكل ٤).

خامساً: استكمال تنفيذ الطوق الاستيطاني في محيط القدس الخارجي وربط أحزمـة الاستيطان بعدد من الطرق الإلتفافية لوصل المستوطنات معاً ويتم التركيز في هذه المرحلة على مناطق جنوب وشرق المدينة، لتصبح مدينة بيت لحم جنوباً والقدس شمالاً مجرد مناطق عربية في مدينة يهودية، شرعت إسرائيل بتنفيذ ذلك بعد أن قررت إنشاء مستوطنة هار حوماه على أراضي جبل أبو غنيم وتعمل على ربطها مع كفار عصيون ومعاليه أدوميم وكريات شكول وبسجات زئيف والنفي يعقوب.

٥- صبغ المدينة بالصفة اليهودية من خلال تغيير معالم المدينة الحضارية وتزوير نتائج الحفريات والآثار وتغيير أسماء الأماكن والشوارع.

٤- المرحلة الانتقالية منذ توقيع اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ وحتى الآن:

لم تكتف إسرائيل بما تم القيام به حتى خلال فترة مفاوضاتها لإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية التي تعتبر القدس جوهرها بل استمرت في تعزيز مخططات التهويد للمدينة وكان من أهم الخطط التي تبنتها إسرائيل خلال هذه المرحلة ما يسمى بخطة تعزيز القدس وخطة متروبوليتان القدس الإسرائيليتان. ففي عام ١٩٩١ صادقت لجنة توجيه وانطلاق مشروع متروبوليتان القدس على اقتراح الطاقم الذي شكل برئاسة شمرياهو كوهين وآدم مازور (غنيم، ١٩٩٩، ص١٣٣-١٣٦). لقد تضمن المشروع جوانب عديدة تتعلق بالسكان والمجتمع والاقتصاد والأراضي والسكن والعمران والتنظيم والمشهد العام والبنية التحتية والمواصلات والأبعاد القانونية وبالرغم من انعقاد مؤتمر مدريد وما تلاه من محادثات سرية وعلنية بخصوص حل الصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي فقد طلب من فريق العمل المكلف إعداد خطة المشروع في شباط عام ١٩٩٣ وتم الانتهاء منها في أيار عام ١٩٩٤ أي بعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في أوسلو ١٩٩٣. والغريب أن الخطة هدفت إلى توسيع حدود القدس على مساحة تقدر ب ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية لتشمل الأراضي الممتدة

بين بيت شيمش غرباً وأريحا والبحر الميت شرقاً ومداخل مدينة الخليل جنوباً ومنطقة اللبن شمال رام الله شمالاً بمساحة تقدر ب ٢٨٥٠ كم٢ . ومع إدراك مصممي المخطط لضرورة احتواء المنطقة على أكثر من ٦٠٠ ألف فلسطيني إلا أن التعليمات المعطاة لهم طلبت بتجاهل هذا الوجود. في الوقت ذاته أعد الطاقم المكلف بإعداد المشروع مجموعة من السيناريوهات للتعامل مع ما سينجم عنه مستقبلاً. من هذه السيناريوهات أن يتم اعتبار العرب الفلسطينيين سكاناً يعيشون في إسرائيل أو من خلال إضعاف ثقلهم الديموغرافي بجعل التجمعات السكانية الفلسطينية الواقعة ضمن المخطط مجرد نتوءات مبعثرة وغير مرئية مقابل إيجاد تركيز وثقل يهودي ديموغرافي متواصل يبعثر هذه التجمعات ويحول دون ترابطها. (غنيم، ١٩٩٩، ص١٣٦)

أما أهداف المشروع فقد صيغت لتحقيق دعم وتعزيز مكانة القدس الخاصة كعاصمة لإسرائيل مع ضمان نوعية حياة عالمية خاصة لسكانها ترتكز على قدرتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتهدف إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية بحيث تظل قادرة على جذب السكان اليهود إليها ورفع نصيبها في الناتج القومي.

ويتوقع من تحقيق هذين الهدفين تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها في: - (غنيم، ١٩٩٩، ص ١٣٤-١٣٧)

* تحقيق الفصل بين المناطق الفلسطينية وتقسيم أراضي الضفة إلى أجزاء ثلاثة.
* خلق وإيجاد الترابط بين المستوطنات الإسرائيلية وربطها بإسرائيل.
* إحكام سيطرة إسرائيل على قسم كبير من أراضي الضفة الغربية ومنع أي جهود فلسطينية لتحقيق وحدة جغرافية في هذه المنطقة.
* الحيلولة دون قيام عاصمة فلسطينية في مدينة القدس.
* الحيلولة دون تحول مراكز الاستيطان الإسرائيلي شرقي الخط الأخضر إلى جيوب منفصلة.
* ربط منطقة القدس الكبرى بكل من منطقتي تل أبيب وحيفا.
* السيطرة على مصادر وخزانات المياه الجوفية.

لقد آثر مصممو مخطط التهويد الجديد للمدينة أن يتم تنفيذ المشروع دون الإعلان عنه بعد أن واجهوا عقبات جمة من قبل المجالس المحلية ومؤسسات الحكم المحلي الفلسطيني وبالتالي

خلصوا إلى أن خلق أمر واقع على الأرض ثم عرضه سيمتلك قوة أكبر بحيث لا يستطيع الفلسطينيون مواجهته بعد ذلك. (غنيم، ١٩٩٩، ص١٣٤-١٣٧).

في ضوء المستجدات التي حدثت بعد عام ١٩٩٣ أصدرت لجنة توجيه المشروع تعليماتها إلى لجنة التنفيذ والتي نصت على ضرورة تعزيز مكانة القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل مع تجاهل الجانب السياسي والمستقبل السياسي للضفة الغربية والتركيز على الأسس الفنية للمشروع فقط. يضاف إلى ذلك عدم تطرق اللجنة لمعالجة أي قضايا قانونية أو حدودية يقتضيها تنفيذ المشروع عند توسيع المستوطنات التي تقع ضمن المخطط والتي تشكل في توسيعها اعتداءً مباشراً على ملكية الأراضي في التجمعات العربية. كما وأوصت اللجنة الطاقم المنفذ بعدم التطرق إلى أبعاد المشروع التفصيلي للمخطط مع عدم السماح لأي حل سياسي بمنع حرية المرور للأشخاص والبضائع ورأس المال من غير ترك خط حدود مفتوح واعتبارها مناطق تطوير مشتركة وليس فواصل سياسية.

وبالرغم من صعوبة تنفيذ المشروع ضمن هذه القيود ونظراً لما أصبح واقع على صعيد المفاوضات السياسية فقد استمر الطاقم في تجاهل كل المعطيات السياسية والديموغرافية ذات العلاقة بالوضع الجديد ووضع بدلاً عن ذلك مجموعة من البدائل التي يمكن من خلال تنفيذها إجراء تغييرات في محيط الواقع الديموغرافي والجغرافي والسياسي للمدينة.

بعد أقل من نصف عام من الشروع بتنفيذ المشروع وبعد انتخاب أهود أولمرت رئيساً للبلدية في تشرين ثاني ١٩٩٤ اجتاز المشروع أول اختبار سياسي من خلال البديل الذي تم وضعه للتعاطي مع مقتضيات المشروع والذي ينص على دمج مجموعة البدائل التي فرضها الواقع السياسي، وبالرغم من استناده على التغيرات السياسية التي سوف تتم في الضفة الغربية استناداً إلى ما ورد في اتفاقية أوسلو إلا أنه في الوقت ذاته اعتبر اتفاقية أوسلو في مراحلها النهائية لن تتخطى الحكم الذاتي وبالتالي لن تشكل أساساً للتعارض مع مشروع المتروبولتان بل على العكس من ذلك ستساعد على نجاحه بعد انتزاع الطاقات التي تؤهل الفلسطينيين على الاستمرار بالمواجهة والصراع. (غنيم، ١٩٩٩، ص١٢٩-١٣٩)

وبالرغم مما يحيط بالمشروع من صعوبات سياسية وفنية واقتصادية ديموغرافية وقانونية ودينية إلا أن شراهة سياسات ومخططات التهويد تستمر في مشروعها. فبعد أن قدم رئيس لجنة المشروع موشيه ليون أحدث مشروع تهويد والسالف الذكر إلى رئيس وزراء إسرائيل بنجامين نتنياهو في ١١/ ٥/ ١٩٩٨ حيث كان واضحاً له ولحكومته مدى خطورة المشروع

على عملية السلام إلا أن نتنياهو استمر في التضليل للعالم أجمع حيث أعلن أن هذه المشروع سيؤدي إلى تطوير المنطقة وأن المشروع ينطوي فقط على تغيير إداري في حدود القدس وليس تغييراً سياسياً وأن بلدية القدس الحالية ستكون بلدية عليا يشترك فيها ٢٢ ممثلاً يمثلون ٢٢ منطقة تنظيم يشملها المشروع.

لقد أضاف المشروع إلى حدود القدس الكبرى السابق عشرة مستوطنات يقطنها نحو ٣٤ ألف مستوطن. ولا يعني المشروع هذا فحسب بل يرفع مساحة القدس الكبرى من ١٢٣ كم٢ إلى نحو ٦٠٠ كم٢ من ٢٨٥٠ كم٢ التي تشكل مساحة القدس المتروبوليتانية وهذا يعني السيطرة على أكثر من ثلث مساحة الضفة الغربية (أنظر شكل رقم ٦ التي تبين حدود التوسيع المقترح).

تفصح معطيات المشروع وأهدافه عن خلفية الأطماع الإسرائيلية وامتدادها في مجال تهويد المدينة بغض النظر عن وسائل وآليات التهويد. ولم يخف معدي الخطة خوفهم الدائم من إمكانية انقلاب الواقع لصالح الفلسطينيين من خلال تأكيدهم عندما يؤكدون أن هناك متروبولتان عربي ينشأ بصمت في محيط القدس الأمر الذي يتطلب التخطيط والإعداد لمتروبولوتية يهودية يوقف انتشار المتروبوليتان العربي ويهضمه ويفرغه من محتواه.

لقد حققت سلطات الاحتلال الإسرائيلي نجاحات لا مجال لإنكارها في مشروع التهويد والاستيطان على أرض القدس وفلسطين عامة، واستطاعت أن تحافظ على خلق أغلبية يهودية في منطقة نواة المتروبوليتان التي تخطط له وصلت إلى ٧٠٪ يهوداً مقابل ٣٠٪ عرباً، ومع ذلك لا زالت حلقتا المتروبوليتان (شكل ٦) الأخريين يضمان أغلبية عربية رغم كل المحاولات التي تستخدمها إسرائيل والتي تتمثل في:

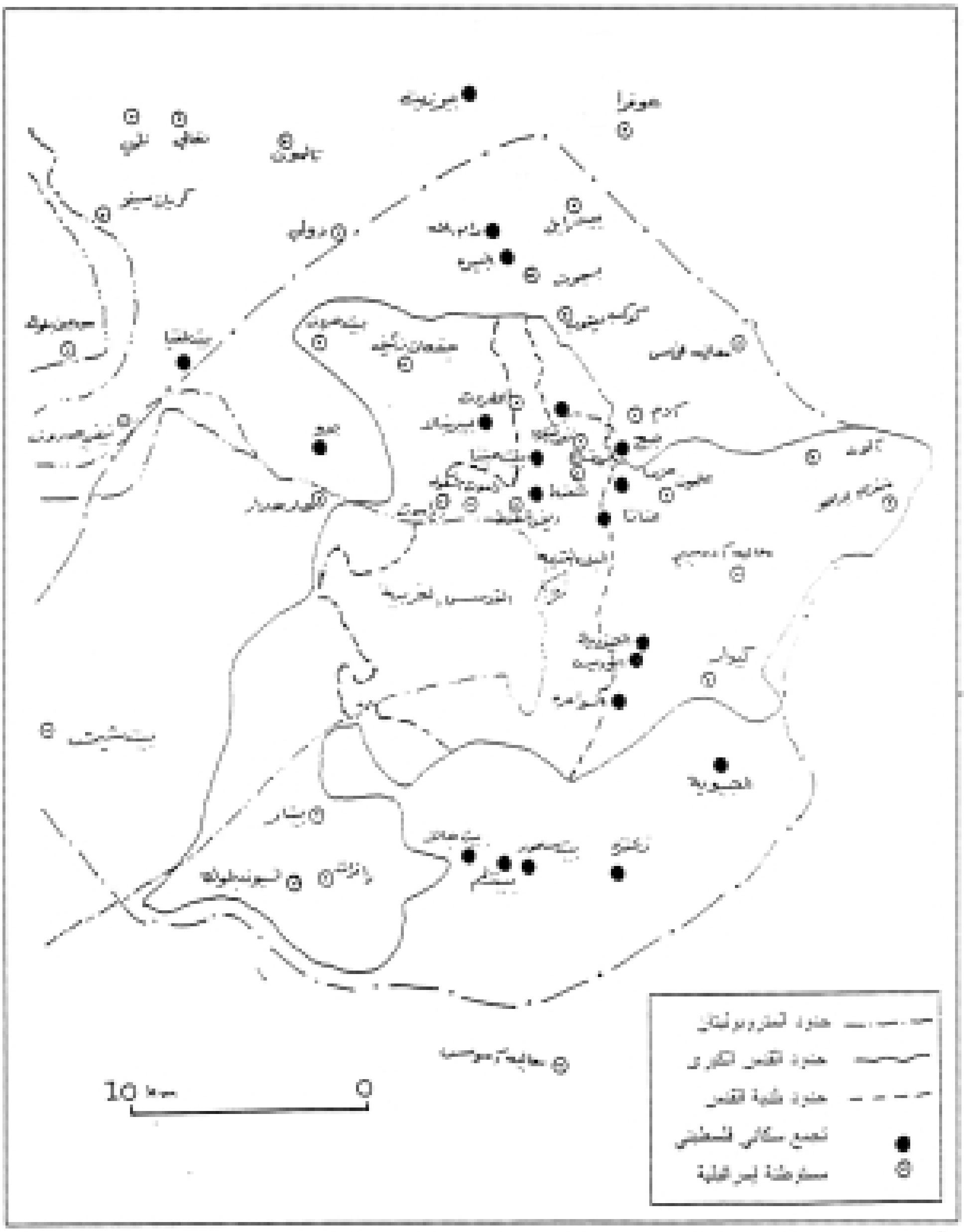
١- زيادة القيود المفروضة على الوجود الفلسطيني في القدس بكل وجوهه ومقوماته ورفع الوجود اليهودي فيها.
٢- عدم الاستجابة للزيادة الطبيعية للمواطنين الفلسطينيين والعمل على ترحيلهم وتحديد مجال إقامتهم.
٣- فرض قيود على عمليات البناء والتنظيم.
٤- هدم البيوت ومصادرة الأراضي.
٥- التضييق الاقتصادي من خلال الضرائب الباهظة وعدم توفير فرص العمل المناسبة للمقدسيين.

ومع كل الإجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن فإن المشروع يقر بأن المنطقة ستبقى بأكثرية عربية يقدر أن يبلغ عدد العرب فيها ٦١٠ آلاف مواطن مقابل ٥٢٥ ألأف يهودي بالرغم من كل عوامل الجذب والتشجيع للهجرة والاستيطان اليهودي مقابل الضغط والحصار المفروض على المواطنين العرب.

يضاف إلى هذه الصعوبة مجموعة أخرى من الصعوبات سواءً على الصعيد السياسي والفني والقانوني والمالي والزمني التي تواجه المشروع وتعيق من تنفيذه وفوق هذا كله إرادة الصمود والثبات والعمل الجاد والتخطيط السليم لتحدي سياسات التهويد من قبل أبناء فلسطين على كافة مستوياتهم.

إن استعراض نظريات فرض السيطرة الإسرائيلية على المدينة والتي تراوحت بين نظرية اتخاذ مركز المدينة بؤرة تحيط به عناقيد من الضواحي إلى نظرية إنشاء سلسلة من المدن الصغيرة على حواف الجبال وإحاطة المدينة بأشرطة استيطانية أو من خلال نظرية اعتبار المدينة مركزاً يجب إحاطته بحلقات من الطرق يتم تغذيتها من مداخل ست في الجهات الغربية والشمالية الغربية والشمالية والشرقية والجنوبية الشرقية والجنوبية، أو بتطبيق النظرية الرابعة التي نادت باعتبار المدينة وضواحيها مدينة واحدة مرتبطة عضوياً بثلاث شريانات أو ممرات (الغرب، الشمال والجنوب) وهي التي يتم تنفيذها حالياً، (أبو عرفة، ١٩٨٥، ص ٨٣). ومقارنة ذلك بالواقع يبين لنا فشل مخططات التهويد من جهة في تحقيق غاياتها رغم قساوة القيود المفروضة على القدس وأهلها وقدرة الفلسطينيين على كسر كماشة الطوق الاستيطاني الخارجي الذي من خلاله يمكن كسر كماشة الطوق الاستيطاني الداخلي من خلال الصمود والبناء. إن دمج ٣٠ مستوطنة داخل حدود مخطط متروبوليتان القدس لن يستطيع تحدي ٥٠ قرية تقع داخل الطوق وخارجه ووجود ٣٤ مستوطنة في محيط الطوق لن يصمد أمام إصرار نحو ١١٣٨٩٦ مواطن عربي يسكنون محيط الطوق وحوله.

شكل (٦) القدس الكبرى والقدس المتروبوليتانية كما صممت إسرائيلياً



المصدر : PASSIA , Annual Report, 1996

الخاتمـة:

وهكذا يمكن القول أن الإجراءات الإسرائيلية المتعاقبة والتي كانت ترجمة لاستراتيجيات ومشاريع صهيونية مسبقة، بدءاً بقرارات مؤتمر حاخامات اليهود الذي انعقد في سالزبورغ عام ١٧٣١ ومروراً بمؤتمر بال عام ١٨٩٧، فخطة Kandall فمشروع التقسيم عام ١٩٤٧، فخطة ران Ran ١٩٤٩، وخطة شافيف Shaviv ١٩٥٥، فقرار توحيد شطري القدس في في ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧، ومشروع ألون ١٩٦٧، ومشروع غولدامائير ١٩٧١، وخطة بيغن، وخطة شامير، وغيرها من المشاريع (رابايعة، ١٩٩٥، ص٧٠)، فقد جمعت قاسماً مشتركاً بشأن القدس يتلخص في تركيز الجهود على تهويد المدينة والعمل على كل ما من شأنه أن يبقي القدس مدينة موحدة تحت سيادة إسرائيل كعاصمة أبدية لها، ولا تخضع للمساومة ورفض ما دون ذلك.

لقد تسارعت مخططات التهويد وسارت وفق منهجية الاستراتيجية الصهيونية المشار إليها سابقاً وهي " تنفيذ مرتكزات الصهيونية من خلال تطبيق أسلوب التهويد العملي المتدرج والمزاوجة الفعالة بين عناصر الاستراتيجية الصهيونية الشاملة. فقد تمكنت إسرائيل من السيطرة على ٨٤٪ من مساحة المدينة حتى عام ١٩٤٨ وإجبار جميع سكان هذا الجزء على مغادرته وتركه. وأعلن رئيس وزراءها آنذاك " ديفيد بن غوريون " في ٢ شباط فبراير ١٩٤٩ أن " القدس الغربية جزء من دولة إسرائيل وأنها لم تعد أرضاً محتلة ".

ولم تكتف إسرائيل ببسط سيطرتها ونفوذها على الحدود الجغرافية للمدينة كما كانت عليه عام ١٩٦٧، فبعد احتلالها لأراضي الضفة الغربية عام ١٩٦٧، قامت الدوائر الإسرائيلية بإصدار قراراتها بتوسيع حدود المدينة والقسم الشرقي " لتصبح مساحة "القسم الشرقي " من المدينة نحو ٢٧-٢٨٪ من مساحة الضفة الغربية وهذا يبين كيف استخدمت إسرائيل القدس مرتكزاً في تنفيذ استراتيجية التهويد الصهيوني لفلسطين.

استمرت مخططات التهويد تتسارع من خلال إصدار مخططات متتالية تهدف إلى توسيع حدود المدينة، فبعد أن أصدرت إسرائيل خطة القدس الكبرى، عملت إسرائيل ومنذ عام ١٩٩٦ على تنفيذ خطة القدس المتروبوليتانية التي تقدر مساحتها ب ٤٤٠ كم٢ يقع أقل من ربع هذه المساحة فقط داخل حدود إسرائيل قبل عام ١٩٦٧.

بالمقابل استطاعت خطط التهويد والاستيطان المتلاحقة المدعومة بمصادرة الأراضي والسيطرة عليها والمشفوعة بالخطط والقوانين والممارسات الإسرائيلية. رفع نسبة السكان اليهود في حدود بلدية القدس إلى ما يقارب عدد السكان الفلسطينيين في حين تحافظ إسرائيل ومنذ عام ١٩٦٧ على أن تظل نسبة الفلسطينيين أقل من ٣٠٪ من مجموع سكان القدس الكبرى لاستخدام ذلك كله كوسائل ضغط في أي مفاوضات مستقبلية حول القدس ولتكون هذه المعطيات ذات آثار إيجابية في خدمة مصالحها (جابر، ١٩٩٥، ص٣) (Passia.org/puplications.www)

وبالرغم من عدم اعتراف الأمم المتحدة بشرعية الإجراءات والممارسات الإسرائيلية واعتبار كل ما قامت به إسرائيل سواء باحتلال شطرها الغربي عام ١٩٤٨ أو باحتلال كامل المدينة عام ١٩٦٧ باطلاً. وبالرغم من عدم قبول الشرعية الدولية رغم موقفها الهش بما تقوم به إسرائيل من إجراءات، وبخاصة في القسم الشرقي من المدينة الذي تم احتلاله بعد عام ١٩٦٧، فإننا نجد أنفسنا أمام سؤال ونحن نتأمل نتائج هذه المخططات. والسؤال هو: " ماذا نحن فاعلون ؟ " في ظل النجاحات التي حققتها الحرب النفسية التي تشنها الصهيونية وحلفائها على الأمة العربية والإسلامية وهذه التغيرات المتسارعة على الأرض. وللإجابة على هذه السؤال يمكن القول أن ما يتبقى عمله فلسطينياً وعربياً في التعامل مع هذه المخططات هو مواجهتها بصفاء وطمأنينة ورباطة جأش وذلك من خلال قراءة صحيحة لواقعنا وواقع الطرف الآخر وإدراك كيفية التعامل مع مخططات الطرف الآخر، وكذلك من خلال تكثيف حملات التوعية لمخططات الصهيونية وإجراءاتها سواء كانت هذه الحملات موجهة للعرب أم لليهود مما من شأنه كشف حقيقة الصهيونية وإجراءاتها الصعرى وجرائمها تجاه العرب واليهود على حد سواء.

وكذلك التمسك بطرح " قضية القدس كلها " على العالم باعتبارها جزءاً من قضية فلسطين التي هي قضية أرض وشعب وحضارة وبجزأيها الغربي والشرقي. إضافة إلى التأكيد على رفض الأمر الواقع في القدس الشرقية الذي أوجده الاحتلال الصهيوني، وذلك بعدم الاعتراف بالمستوطنات الصهيونية الثمانية التي قامت فيها وعدم القبول ب ألـ ١٨٠,٠٠ ألف مستوطن الذين غزوها ضد إرادة الشرعية الدولية. (الدجاني، ١٩٩٩، ص٣٢٥)

ويبدو واضحاً أن ما يتبقى عمله فلسطينياً وعربياً يقتضي أموراً كثيرة ويتطلب وضع خطة شاملة لمواجهة الصهيونية في القدس وحصر أوراقنا التي نستخدمها في تنفيذ هذه الخطة مع

التركيز على دعم صمود أهلها ومتابعة تحديد الأخطار المتفاقمة التي تهددها لتحديد كيفية مواجهته في صورته الأخرى .

على الصعيد العاجل فإن الحد من هجرة المواطنين للمدينة بحجة عدم توفر المسكن الملائم وعدم القدرة على إنشاء المساكن يتطلب توفير مشاريع سكنية في أراضي الوقف الإسلامي . كما وتحتاج المؤسسات الخدمية والمجتمعية في المدينة إلى مزيد من الاهتمام والدراسة والعمل على رفع قدرتها في تقديم الخدمات للمواطنين الفلسطينيين في المدينة .

المراجع العربيـة

١) الإمام، رشاد، " **بيلوغرافيا القدس** " في نشرة القدس، العدد / ١٠/ ١٩٩٥ .

٢) أبو صبيح، عمران، " **الهجرة اليهودية، حقائق وأرقام: رصد وتحليل للهجرة اليهودية من فلسطين وإليها (١٨٨٢ – ١٩٩٠)** ". دار الجليل، عمان، ١٩٩١ .

٣) أبو عرفة، عبد الرحمن، " **القدس تشكيل جديد للمدينة** " ، جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٥ .

٤) أرونسون، جيفري، " **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية** " . **إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة البحرين ترجمة، حسني زينة، بيروت، ١٩٩٥ .

٥) بلدية القدس. تقرير " **متروبوليتان القدس، خطة أساس وخطة تطوير** " (وزارة الداخلية وزارة الإسكان، إدارة أراضي إسرائيل، (وثيقة، القدس ١٩٩٤)

٦) بنزيمان، عوزي، " **القدس مدينة بلا أسوار** " ، وكالة أبو عرفة للصحافة، القدس، ١٩٧٦ .

٧) تفكجي، خليل، "**الاستيطان في مدينة القدس** "، القدس، دراسات فلسطينية وإسلامية ومسيحية (إعداد) جريس خوري وآخرون، اللقاء، مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، القدس، ١٩٩٦ .

٨) جابر، فايد: " **ملف القدس** " ، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ١٩٩٥ .

٩) الحديثي، خليل إسماعيل: " قضية القدس في الأمم المتحدة " ، في القدس في الخطاب السياسي، شفيق جابر (محرر) المؤتمر الأول لكلية الآداب / جامعة الزرقاء الأهلية. ١٢-١٣ أيار، ١٩٩٨. ص٩٢-١٢٥ . عمان. ١٩٩٩ .

١٠) الخطيب، روحي، "**القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي**" ، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد ٤٠/ ١٩٨٤ .

١١) خوري، جريس. القدس: " **المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد** " بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١ .

١٢) خوري، جريس وآخرون، (إعداد)، "القدس" ، **دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية**" مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، القدس، مركز اللقاء، ١٩٩٦ .

١٣) الدجاني، صدقي أحمد، " **قراءة في تاريخ القدس والاستعمار الاستيطاني** " ، " القدس في الخطاب المعاصر " ، شفيق جاسر (محرر)، ص ٣١٦-٣٢٩، في المؤتمر الأول لكلية الآداب بجامعة

الزرقاء الأهلية، الزرقاء. الأردن، ١٢-١٣ أيار ١٩٩٨ . عمان. ١٩٩٩ .

١٤) رافع، علي، القدس، " **دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية** " ، مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، القدس، مركز اللقاء، ١٩٩٦ .

١٥) ربايعة، غازي، " **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي** " ، بيروت، ١٩٩٥ .

١٦) زيادة، نقولا: " **فلسطين، مجلة شؤون عربية** " ، تونس، عدد ١٤/ ١٩٨٢ .

١٧) سابيلا، برنارد، " **هجرة الفلسطينيين المسيحيين من منطقة القدس** " . القدس، دراسات فلسطينية وإسلامية ومسيحية (إعداد) جريس خوري وآخرون، اللقاء، مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، (ص ٤٠١ - ٤٢٠)، القدس، ١٩٩٦ .

١٨) الشريقي، إبراهيم، " **أورشليم وأرض كنعان، حوار مع أنبياء udhk أعيان وملوك إسرائيل** " . لندن، (بدون تاريخ).

١٩) الشناق، فاروق، " **بيلوغرافيا القدس** " ، في "نشرة القدس " ، العدد ١٠ , ١٩٩٥ .

٢٠) العارف، عارف: " **المفصل في تاريخ القدس** " ، مكتبة الأندلس، القدس، ١٩٦١

٢١) غنيم، أحمد، " **القدس نداء أخير** " ، القدس، ١٩٩٩ .

٢٢) غوانمة، يوسف، " **عروبة القدس في ضوء الحقائق التاريخية** " ، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد ٤٠ , ١٩٦٩ .

٢٣) القضاة، أحمد، " **مكانة القدس في الإسلام من خلال الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة " القدس في الخطاب المعاصر** " ، شفيق جاسر (محرر)، بحث مقدم في المؤتمر الأول لكلية الآداب بجامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن، ١٢-١٣ أيار، ١٩٩٨ ,عمان، ١٩٩٩ ،

٢٤) لندمان، شمعوم، " **أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر** " ، دار النشر العربي، تل أبيب، ١٩٨٤ .

٢٥) محمد، فاضل زكي، " **الاستراتيجية الصهيونية الإسرائيلية في الشرق العربي** " ، دراسة تحليلية للاستراتيجية الصهيونية الإسرائيلية في فلسطين، وزارة الثقافة والإعلام، السلسلة الإعلامية، ص ٣٧ وما بعدها، بغداد، ١٩٧٤ .

٢٦) معهد الأبحاث التطبيقية - القدس، أريج، " **تغيير معالم القدس، الإجراءات الإسرائيلية لتحديد مصير القدس** " ، القدس، ١٩٩٧ .

٢٧) " **الموسوعة الفلسطينية،القسم العام** " ، دمشق، ١٩٨٤ .

المراجع الأجنبية

1) Amiran .D, H. " The development of Jerusalem 1860-1970 in Amiran et" ., eds .1973
2) Amiran, D., "Jerusalem urban Development,'' Middle East Review,Spring -Summer. 1981.
3) Aronson ,G.,"Soviet Jewish Emigration",The United States and the Occupied Tessitories" , Journal of Palestinian Studies 19.No.4.Summer 1990.
4) Benvenisti,Meron, "Jerusalem:The Torn City".Jerusalem. Istaeli Typest Ltd. 1976 .
5) Dumber ,Michael . "The Polities of Jerusalem Since 1967" . New York , Columbia University Press , 1997.
6) Dumber ,M. "Israeli Settlement in the Old City of Jerusalem ," Journal of Palestine Studies .21., no.4 summer 1992 .
7) Gilbert, M. Jerusalem : "Illustrated History Atlas" . Jerusalem Steimat 2Ky. 1977 .In Dumber .The Polities of Jerusalem .1977.
8) Hudson, M. "The Transformation of Jerusalem , 1917 -1987" , in Al Asali ed. 1989 .
9) Jerusalem Institute for Israel Studies"The Metropolitan Area of Jerusalem " The Urban Development of Metropolitan Area of Jerusalem .no.1 . Jerusalem . The Jerusalem Institute for Israel Studies , 1984.
10) Kimhi,y. " Outline of the Development of Jerusalem" ,
1988-1993 " Urban Geography in Jerusalem ,
1967-1992.Jerusalem : The Jerusalem institute for Israel Studies .1993
11) Ma'arive ,October , 1990
12) Maguire, E, Kate. " The Israelisation of Jerusalem,"The Arab Research Center .London. 1981.
13) Mustafa,Walid,"Jerusalem :Population and Urbanization -from 1850-200" Jerusalem media and communication center .2000
14) Municipality of Jerusalem , Jerusalem , "Extending the Area of Jurisdiction . City Planning Department and Jerusalem Development Authority", April .1991 .

15) PASSIA Annual Report , 1996 . “Jerusalem :Palestine Academic Society for the Study of International Affaires , 1997 .
16) “Report on Israel Settlement in the Occupied Tessitories“ , Foundation for Middle East Peace , July ,1995 , February , 1994 .
17) “Report on Israel Settlement in the Occupied Territories“ ,Washington ,D.C. February .1994.
18) Schmelz, U.O. “Modern Jerusalem Demographic Evolution“ .Jerusalem: Jerusalem Institute for Israel Studies, 1987 .
19) “Statistical Year Book of Jerusalem, No.9,1990. Jerusalem : The Jerusalem institute for Israel Studies ,Year 1991-1992 .
20) Israel Central Bureau of Statistics, Selected Years , 1980-1996 .
21) “Statistical Year Book of Jerusalem“ ,M. choshen , S Green baurn , and N. Shaher , eds . No. 11 , 1992 . Jerusalem : Jerusalem institute for Israel Studies 1994 .
22) United Nations , “The Status of Jerusalem“ , New York .1979
23) www.Passsia.org/pulications/passia-diary/agenda28/Jerusalem/Jerusalem.htm.

ملحق – ١ –

سياسات التهويد الديموغرافي والجغرافي للقدس في حقائق وأرقام

معدل نمو السكان (١٩٦٧ - ١٩٩٥)	
فلسطينيون	١٤٤ ٪
إسرائيليون	١٠٥ ٪
عدد الإسرائيليين في القدس الغربية	
١٩٦٧	١٩٨,٠٠٠
١٩٩٥	٢٤٠,٠٠٠
عدد الإسرائيليين في القدس الشرقية	
١٩٦٧	---
١٩٩٥	١٦٠,٠٠٠
عدد الوحدات السكنية التي تم بناؤها في شرق القدس	
١٩٩٢	٣١١٦ وحدة سكنية
١٩٩٣	٢٧٢٠ وحدة سكنية
نسبة الأراضي المصادرة	
* ٦٠٠٠ دونم	٣٤ ٪
أراضي معرضة للاستيطان - مجمدة	
* ١٥٠٠ دونم	٨,٥ ٪
مناطق ممنوع البناء فيها	
* ٧٧٥٠ دونم	٤٤ ٪
مناطق السكن الفلسطينية	
* ٢٣٧٥ دونم	١٣,٥ ٪

* نسبة مساحة أراضي القدس الشرقية من ضمن قانون الضم

*** عدد البيوت التي تم هدمها خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨**

١٩٩٠ - ١٩٩٣	١١٠
١٩٩٤ - ١٩٩٦	٣٩
١٩٩٧ - ١٩٩٨	٣٢
المجمـــوع	**٢١٥**

عدد المنازل التي تم هدمها بعد اتفاقية واي ريفر وحتى ٩٩/٣/١٥

هدم ٩ منازل　　　　إخلاء ٦ منازل　　　　الادعاء بشراء ٦ منازل

= Report on Israeli Settlement , Vol. 5 , No. 4, July 1995 , p. 8 .

= بيت الشرق - مركز الدراسات والحقوق المدنية والاجتماعية، معلومات غير منشورة ١٩٩٩ .

ملحق – ٢ –

المساحات المصادرة في القدس ١٩٦٧ – ١٩٩٥

المساحة / كم٢	الموقع	المصدر
٣٣٤٥	التلة الفرنسية المشارف راموت	النشرة الرسمية ١٤٣٥ ص ٦٨٨ ٨/ ١/ ٦٨
٤٨٥ ٧٦٥ ١١٦	معلوت دفنا النبي يعقوب حارة اليهود	النشرة الرسمية ١٤٤٢ ص ١٢٣٨ ١٤/ ٤/ ٦٨
٤٧٠ ٤٨٤٠ ٢٢٤٠ ٢٧٠٠ ١٢٠٠ ١٣٠ ١٠٠ ٦٠٠	النبي يعقوب راموت شرق تلبيوت جيلو عطروت وادي الدبابة الشجاعة رامات راحيل	النشرة الرسمية، ١٦٥٦ ٢٨٠٨ ٢٠/ ٨/ ٧٠
٤٤٠٠	بسجات زئيف	النشرة الرسمية ٢٦١٤ ص ١٣٠٥ ١/ ٧/ ٨٢
١٣٧	عطروت	النشرة الرسمية ٢٨٧٧ ص ٢٨٣١ ٢١/ ٤/ ٩٢
١٨٥٠ ٣٣٥ ٢٠٠	هار حوماه/ أبو غنيم راموت بيت صفافا	أوامر نشرها وزير المالية في شهر نيسان ١٩٩٥

* مساحة الأراضي المصادرة = ٢٤,٠٩٣ كم٢ من مساحة القدس البالغة ٧٠,٥ كم٢ أي ٣٤,٢٪ من مساحة القدس.

= المصدر: خوري جريس، القدس دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية. مركز اللقاء، القدس، ١٩٩٦، ص ٥٤٢.